Document: EB 2017/120/R.5
Agenda: 5
Date: 13 March 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Périn Saint-Ange
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Lisandro Martin
رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

هشام زهني
كبير أخصائيي النتائج
رقم الهاتف: 2183 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.zehni@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10–11 أبريل/نيسان 2017

للاستعراض

جدول المحتويات

أولا– مقدمة	**1**
ثانيا– نهج شمولي	**2**
ثالثا– القرارات على المستوى المؤسسي: من وكم؟	**6**
رابعا– القرارات على المستوى القطري: كيف ولماذا؟	**14**
خامسا– القرارات على المستوى التشغيلي: بأية وسيلة؟	**20**
سادسا – دعم الإيصال على المستوى القطري	**23**
سابعا– المجالات المتاحة لتحقيق المزيد من التحسن	**27**

مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي

أولا– مقدمة

1- تسلّط هذه الورقة الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي ينطوي عليها تعزيز النموذج التشغيلي للصندوق، وكيف يساعد هذا الأمر على تشكيل نهج معزز وأكثر شمولية لمواءمة عمليات الصندوق للظروف والمطالب والأولويات المخصوصة للبلدان الشريكة وللمجتمعات المستهدفة فيها. كما يؤكد مجددا على الدور الرئيسي لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في تأطير انخراط الصندوق مع أي بلد شريك بأسلوب يستجيب للاحتياجات والأولويات المخصوصة، ويلخّص الجملة المتوسعة من النهج. والمنتجات والخدمات المالية والمعرفية التي يمكن إدراجها في حزمة التدخلات التي يدعمها الصندوق في بلد ما.

2- وفي هذا السياق، تسلّط الورقة الضوء أيضا على الجهود الخاصة المبذولة لتعميق انخراط الصندوق في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، ولتعزيز مقترح القيمة التي يمكن أن يقدمها للبلدان متوسطة الدخل، وللتأكد من أن عملياته تستجيب للتحديات المخصوصة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وعلى مدى السنة الماضية، بذلت جهود مخصوصة لإعداد وتشذيب عدد من العناصر الرئيسية المتداخلة في النموذج التشغيلي للصندوق بأسلوب متكامل تعزز عناصره بعضها بعضاً. يوفر الجدول 1 استعراضا للتداخل مع الوثائق الأخرى ذات الصلة المعروضة على المجلس التنفيذي، ولجنة التقييم في الصندوق، وعلى مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

الجدول 1

تعزيزات وتحديثات النموذج التشغيلي للصندوق التي نظرت بها الهيئات الرئاسية في السنة الماضية

أبريل/نيسان 2016 المجلس التنفيذي	سبتمبر/أيلول 2016 المجلس التنفيذي	أكتوبر/تشرين الأول 2016 لجنة التقييم	نوفمبر/تشرين الثاني 2016 لجنة التقييم	ديسمبر/كانون الأول 2016 المجلس التنفيذي	أبريل/نيسان 2016 المجلس التنفيذي
• ورقة نهج بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (للاستعراض)	• استعراض للنهج الشمولي لمواءمة عمليات الصندوق للسياق القطري (للعلم)	• استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (للاستعراض)	• التقييم المؤسسي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل للامركزية في الصندوق (للاستعراض)	• استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (للموافقة)	• استعراض إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتمديد الإطار الزمني لاستكماله وعرضه على المجلس للمصادقة عليه في سبتمبر/أيلول 2017 (للموافقة)
• تحديث عن انخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل (للاستعراض)				• الخطة المؤسسية للامركزية (للاستعراض)	• مواءمة العمليات للسياق القطري – نهج شمولي (للاستعراض)
• تحديث عن الحضور القطري (للاستعراض)				• نهج الصندوق إزاء نظام تخصيص الموارد على	

أساس الأداء (للاستعراض)

- نهج الصندوق تجاه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (للاستعراض)

- التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (للاستعراض)

عُقدت اجتماعات مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق في يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول من عام 2016، وفي يناير/كانون الثاني ومارس/آذار من عام 2017.

3- ولضمان الكفاءة والملاءمة المستمرة في الصندوق في العمل على الإيفاء بجدول أعمال 2030، كان من الضروري أن يتطوّر نهج مواءمة عمليات الصندوق للسياق القطري بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على المستوى الوطني، وعلى البيئة الإنمائية العالمية الأوسع. وستوجه الدول الأعضاء في الصندوق هذا التطور من خلال آليات الهيئات الرئاسية للصندوق وعمليات الحوار السياساتي القطرية. وفي هذا الصدد، ستكون توجيهات الدول الأعضاء في سياق الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017، ودورات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق عام 2017، حاسمة.

ثانيا- نهج شمولي

4- يعتبر جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة التزاماً عالمياً، أُبرم على أعلى المستويات كي "لا يتخلف أحد عن الركب" في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ولا يبدو تحدي عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب أكثر بروزاً منه في المناطق الريفية، حيث يعيش 75 في المائة من سكان العالم الجوعى والفقراء.[1] وبالتالي، فإن "عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب" يتطلب بصورة واضحة تركيزاً خاصاً على الريفيين نساء ورجالا؛ ويسلط الضوء على الملاءمة العالمية لمهمة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين وتمكين التحول المستدام والشامل للمناطق الريفية، وعلى وجه الخصوص من خلال النمو الذي تقوده زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

5- وكما أشير إليه في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025،[2] يتمثل الهدف الشامل للصندوق في تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل العيش المجزية والمستدامة التي تتسم بالصمود. ويرتبط هذا الهدف بصورة مباشرة بتحقيق هدف التنمية المستدامة الأول المتلخص في القضاء على الفقر، وهدف التنمية المستدامة الثاني المتلخص في القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي والترويج للزراعة المستدامة، وبخاصة للأسر والمجتمعات الريفية.

[1] https://www.ifad.org/documents/30600024/30604583/RDR_WEB.pdf/c734d0c4-fbb1-4507-9b4b-6c432c6f38c3

[2] https://www.ifad.org/documents/10180/edb9b9d4-664e-42dc-a31e-db096e6a71b5

الشكل 1

النهج الشمولي

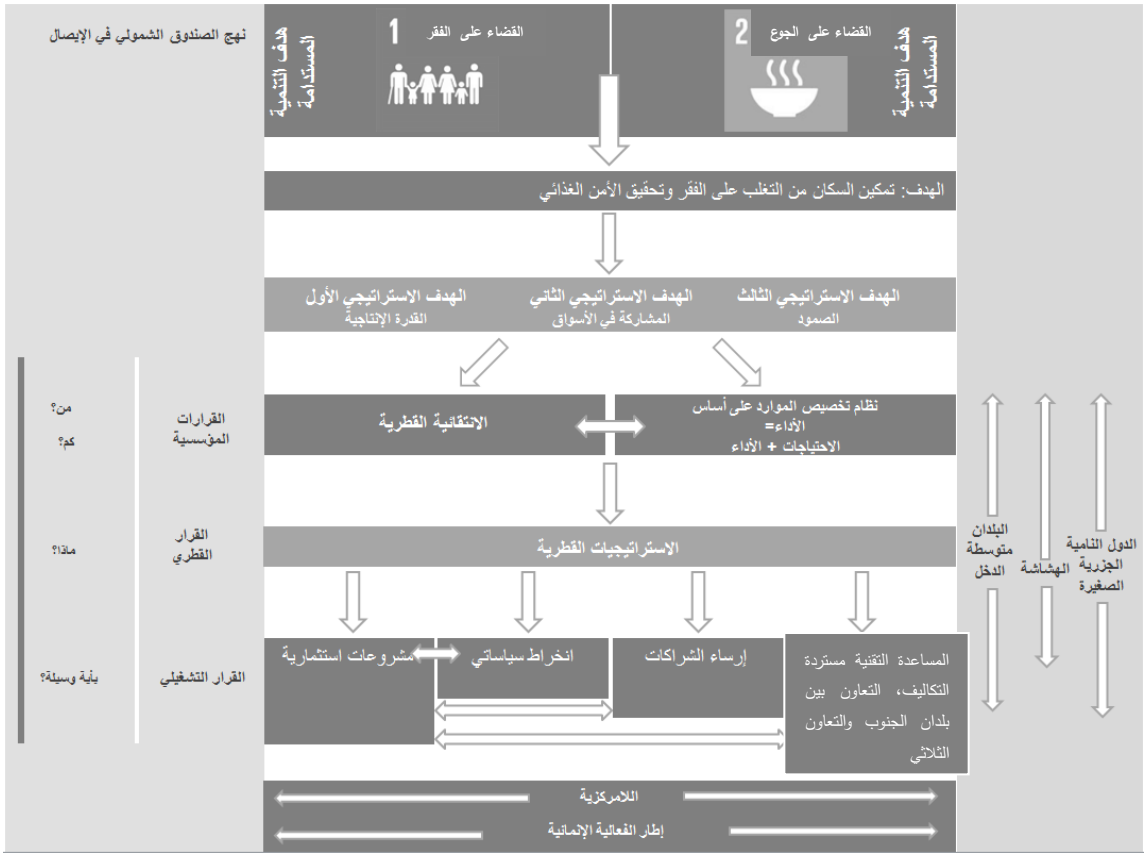

6- وينطوي نموذج الصندوق في المساهمة في تحقيق هذين الهدفين من أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى هذه الغاية على ثلاثة أهداف استراتيجية متداخلة بصورة وثيقة يعزز أحدها الآخر، وهي: الهدف الاستراتيجي الأول –زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ الهدف الاستراتيجي الثاني– زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء من المساهمة في الأسواق؛ الهدف الاستراتيجي الثالث – زيادة الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ التي تتسم بها الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين. ويتم تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، من خلال برنامج للقروض والمنح – أي مشروعات استثمارية في الميدان – على الرغم من أنها ترفد بأدوات أخرى منها الانخراط السياساتي، وإرساء الشراكات، وتوليد المعرفة ونشرها.

7- وعند اختياره لهذه المشروعات الاستثمارية والأنشطة التكميلية يحتاج الصندوق للاعتراف بالسياق الذي يعمل ضمنه. وكما أشير إليه في تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي، مع النمو الاقتصادي تتغير هياكل الاقتصادات، ومن خلال هذه العملية تتحول الاقتصادات الريفية. ويقود هذا التحول كل من التحضر وتغير عادات استهلاك الأغذية، ويتوقع لهذا التحول أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتوسيع التجهيز الزراعي. وتتغير الزراعة من كونها الموفر الأساسي لفرص العمل إلى محرك للنمو مع تزايد أهمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي. وكما يشير إليه التقرير أيضا، فإن

التحول الريفي الشمولي لا يحدث تلقائيا، وإنما لا بد من إحداثه. ويتوجب على مشروعات الصندوق الاعتراف بهذه السياقات المتطورة، والاستثمار في ضمان إشراك فقراء الريف المهمشين نساء ورجالا.

8- يعترف الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 بصورة صريحة بأهمية اتباع نهج معززة ومتمايزة تروج للتمويل الريفي الشمولي وتستجيب للاحتياجات والطلبات المتنوعة بشكل متزايد للبلدان الشريكة. ويتسق هذا الأمر مع قرار جدول أعمال 2030 بخلق الظروف المواتية للنمو الاقتصادي الشمولي والمستدام، والرفاه المشترك والعمل الكريم للجميع، مع الأخذ بعين الحسبان المستويات المختلفة للقدرات والتنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، يشير جدول الأعمال إلى أن "كل بلد من البلدان يواجه تحديات مخصوصة في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة، وأكثر البلدان ضعفا، وعلى وجه الخصوص، البلدان الأفريقية، والبلدان الأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماما خاصا، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان التي تعاني من النزاعات، أو البلدان ما بعد النزاع. وهنالك أيضا تحديات جدية ضمن العديد من البلدان متوسطة الدخل."[3]

9- ويتطلب تحقيق هدف الصندوق قرارات على المستوى المؤسسي لتخصيص الموارد للبلدان التي يعيش أكبر عدد من فقراء الريف الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي فيها، من خلال نهج منتظم يتخلّل إلى الالتزامات التي تمت مواءمتها مع السياقات القطرية (الشكل 1). ويعني وجود غالبية فقراء الريف وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان متوسطة الدخل، التركيز لا على البلدان منخفضة الدخل فحسب، وإنما أيضا على جملة واسعة من البلدان النامية. علاوة على ذلك، ومع أن البلدان متوسطة الدخل قد تمتلك المزيد من الموارد المحلية المتاحة للتطرق للقضايا ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها قد لا تمتلك على الدوام الحلول المجدية للتطرق لقضية الفقر الريفي المزمنة.

10- ويعد تقرير ماهي البلدان التي يتوجب أن تحصل على الدعم المالي (من؟)، وحجم التمويل الذي يتوجب أن تتلقاه كل بلد مختارة (كم؟)، الخطوة الأولى في النموذج التشغيلي للصندوق. ويكمن المنطق وراء هذا القرار في ضمان أن يذهب التمويل حيث الحاجة إليه (البلدان التي يعتبر الفقر وانعدام الأمن الغذائي قضايا جدية فيها) وأين من المحتمل له أن ينجح (حيث يتوقع لأداء المشروعات أن يكون على مستوى عالٍ). وينطوي ذلك على خطوتين اثنتين: (1) اختيار البلدان التي سينظر في تقديم التمويل لها؛ (2) تحديد المبلغ المتاح من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. فالإدراج في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يملي فيما لو كان البلد سيتلقى أي تمويل، في حين أن صيغة هذا النظام تحدد المبلغ الذي سيحظى به هذا البلد. ويتضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عنصرا للاحتياجات يرتبط بالفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي؛ كذلك هنالك عنصر للأداء يرتبط بالقدرة على إدارة المشروعات الاستثمارية بصورة ملائمة.

11- وبما يتعدى اختيار البلدان للتدخلات المحتملة، يتطلب الإيفاء بغاية الصندوق أيضا استهداف السكان الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي ضمن البلدان باستثمارات، وأن تساعد هذه الاستثمارات على تحسين رفاههم. ومن خلال نهج متسق للتحول الريفي المستدام، يدعم الصندوق بصورة متزايدة حافظته المتنامية

[3] *تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة*، قرار الأمم المتحدة A/RES/70/1، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2015.

من خلال المساعدة على تعميم قضايا تغير المناخ بواسطة الأبعاد الجنسانية للأمن الغذائي والتغذوي. ومن ناحية العمليات، يتضمن هذا النهج، من بين جملة أمور أخرى، إدخال التكنولوجيات والنهج التي تساعد على استهداف أكثر المجتمعات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية عرضة للمخاطر، وتحديد التحديات الإنمائية الريفية، واقتراح سبل التحول المستدام، وتنويع نظم الإنتاج والبذور والزراعة، وإضافة القيمة على الإنتاج والمنتجات، وتنويع الحميات الغذائية.

12- وينطوي تحديد التداخل بين أهداف الصندوق والأولويات القطرية على سلسلة من القرارات على المستوى القطري (ماذا؟) لضمان إيصال برنامج يوفر استثماراً في السكان الريفيين تمت مواءمته مع الظروف القطرية. ويتحدد النهج لأي بلد من البلدان من خلال الاستراتيجيات القطرية التي يوافق عليها الصندوق مع الدول الأعضاء في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج أو المذكرات الاستراتيجية القطرية. وتأخذ الاستراتيجيات القطرية بعين الحسبان خصائص البلد المعني، والمكونات الحاسمة في هذا الموضوع هي فيما لو كان هذا البلد من ضمن البلدان متوسطة الدخل (بما في ذلك إذا كان من بين البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أو الشريحة الدنيا) أو بلدا من البلدان الأقل نموا، أو فيما إذا كان هذا البلد يعاني من الأوضاع الهشة. وبغض النظر عن المستوى الإنمائي للبلد، يعتبر تحديد الأسر الريفية الفقيرة والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ضمن بلد ما، من خلال الاستراتيجية القطرية، أمرا حاسما لضمان وصول الاستثمارات إلى السكان المستهدفين للإيفاء بكل من غاية الصندوق وغاية البلد المعني في الحد من الفقر الريفي.

13- وبعد إعداد الاستراتيجية القطرية، تتخذ الفرق القطرية سلسلة من القرارات التشغيلية من خلال اختيار الأدوات للتدخلات الناجحة (بأي وسيلة؟)، من قائمة من الخيارات التي تتضمن حوار السياسات، وإرساء الشراكات، والاستفادة من المعرفة المتاحة بالاختناقات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية، والحلول المحتملة للتغلب عليها. ولتحسين فرص نجاح إيصال البرنامج، فقد توجه الصندوق إلى اللامركزية في السنوات الأخيرة؛ وهو يعزز من قدرته على الإدارة لأغراض إحراز النتائج على مستوى العمليات، كما أنه يعزز من قدرته على توليد واستهلاك ورعاية المعرفة لمواءمة أكبر لنهجه مع الاحتياجات القطرية. والغرض من ذلك كله هو تعزيز تدفق المعلومات. وتسمح اللامركزية بقدر أكبر من التفاعل مع صناع السياسة والمستفيدين، وبالتالي فهي تيسر من تحسين تحديد مشاكل التنمية الريفية، وتقود الاستراتيجيات القطرية الأكثر واقعية، والمشروعات الأفضل تصميما. وبصورة مشابهة، فإن تدفق المعارف الأفضل والتوجه الأقوى بالنتائج من شأنه أن ييسر تحديد الحلول المحتملة التي تسمح بالاستفادة من الدروس المستقاة من سياق ما ومواءمتها مع سياق آخر.

14- تفصّل المقاطع التالية هذا النهج الشمولي، وتوفر تفاصيل أكثر خصوصية عن كل جزء من أجزائه المختلفة.

ثالثا– القرارات على المستوى المؤسسي: من وكم؟

15- يصف هذا المقطع الوسائل التي يحدد من خلالها الصندوق البلدان المستعدة والمؤهلة لتلقي دعمه المالي (من؟)، ومستوى هذا الدعم (كم؟).

خدمة فقراء الريف

16- في فترة التجديد العاشر للموارد، يتوقع لبرنامج القروض والمنح أن يصل إلى 112.75 مليون ريفي فقير للمساهمة بصورة مباشرة في جدول أعمال 2030. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم باستمرار عبر دورات تجديدات الموارد المتتابعة، من 78.7 مليون شخص في فترة التجديد الثامن للموارد إلى 111.5 مليون شخص في فترة التجديد التاسع للموارد. وتشير سياسة الاستهداف لعام 2006 إلى أن المجموعة المستهدفة للصندوق تتضمن السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر ويعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية.[4] وهي تؤكد على أن هذه المجموعة ليست بالمجموعة المحددة سابقا بالمعنى الجغرافي أو بمعنى الحرفة التي يزاولها هؤلاء الأشخاص (أي من خلال التركيز بصورة مكرسة على الزراعة)، ولا بمفهوم عتبة الدخل الحالي.

17- تاريخيا، كان معظم فقراء العالم يعيشون في البلدان منخفضة الدخل:[5] وباستخدام التعاريف الرسمية المعيارية، قبل عشرين عاما كان 90 في المائة من فقراء العالم يعيشون في البلدان منخفضة الدخل. إلا أنه، وفي الوقت الحالي، لا يتجاوز نصيب هذه البلدان 28 في المائة فقط؛ ومع ذلك فإن الفجوات التي يترتب عليها ردمها للإيفاء بأهداف التنمية المستدامة كبيرة بصورة غير متناسبة، وهي ما زالت المستفيدة الرئيسية من خدمات الصندوق، وتمثل 36 في المائة من عملياته الجارية وما يقدر بحدود 22 في المائة من إيصال الصندوق المخطط له في فترة التجديد العاشر للموارد.

18- وقد تسارع تحول البلدان التي كانت سابقا من البلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل في السنوات العشرين الأخيرة. وطيلة فترة التجديد الثامن للموارد على سبيل المثال، كانت بنغلاديش، وكمبوديا، وكينيا، وقيرغيزستان، وميانمار، وطاجيكستان جميعها من البلدان منخفضة الدخل؛ لتغدو من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا خلال فترتي التجديد التاسع والعاشر للموارد، وتمثل بصورة مستقرة حوالي 10 في المائة من إجمالي المخصصات. ومعظم البلدان النامية هي حاليا من البلدان متوسطة الدخل، وثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في هذه البلدان. ويصح هذا القول على وجه الخصوص بالنسبة لمعظم الفقراء الريفيين في العالم، والسكان الريفيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبالتالي، وباستثناء الصين، (وهي بلد من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، 609 ملايين)، وإثيوبيا (وهي بلد من البلدان منخفضة الدخل، 80 مليون) فإن البلدان العشرة التي تتسم بأعلى عدد من السكان الريفيين والمدرجة

---

[4] *الوصول إلى فقراء الريف: سياسة الصندوق بشأن الاستهداف*. www.ifad.org/gbdocs/eb/88/e/EB-2006-88-R-2-REV-1.pdf.

[5] لا يقوم الصندوق بنفسه بتصنيف البلدان من خلال الدخل، وإنما يقوم عوضا عن ذلك بالاستقاء من فئات الدخل التي يضعها البنك الدولي والتي تجمع البلدان على النحو التالي: بلدان منخفضة الدخل، بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وبلدان مرتفعة الدخل. وتستند هذه التصنيفات حصرا على حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، ويتراوح المجال الحالي للبلدان منخفضة الدخل من دخل إجمالي محلي للفرد الواحد يتراوح ما بين 045 1 دولار أمريكي إلى 736 12 دولار أمريكي، وأما في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فتتراوح حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ما بين 046 1 دولار أمريكي إلى 125 4 دولار أمريكي.

في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد العاشر للموارد هي من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وهي تحديدا: الهند (882 مليون)، أندونيسيا (119 مليون)، باكستان (116 مليون)، بنغلاديش (106 مليون)، نيجيريا (95 مليون)، فييت نام (61 مليون)، الفلبين (56 مليون)، ومصر (52 مليون). وفي واقع الأمر، يعيش 80 في المائة من السكان الريفيين الذين يخدمّهم الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان منخفضة الدخل. ونتيجة لذلك، سوف يتأثر تحقيق جدول أعمال 2030 ومساهمة الصندوق فيه بصورة كبيرة بنجاح أو عدم نجاح التنمية في البلدان متوسطة الدخل، وخاصة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

الشكل 2

توزيع السكان الريفيين في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في فترة التجديد العاشر للموارد حسب البلد

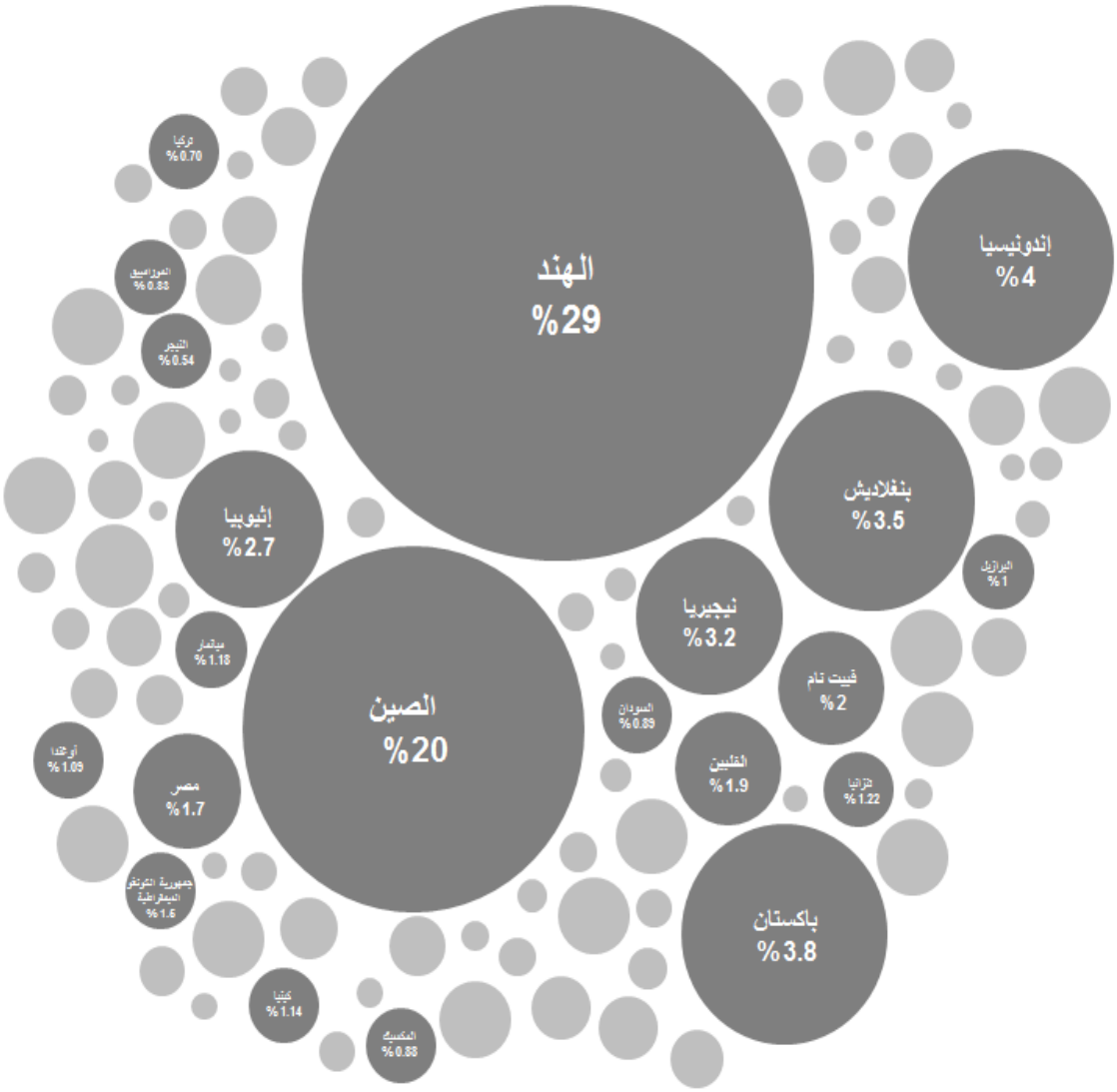

19- ومثلما تتراجع حصة البلدان التي تنتمي إلى فئة البلدان منخفضة الدخل، تتراجع أيضا نسبتها في فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، أما البلدان المصنفة على أنها من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة

العليا فهي تتزايد بصورة نسبية. وتعتبر مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من أكثر المجموعات اتساما بانعدام التجانس، وهي موطن لحوالي 22 في المائة من الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم. ويضم التجديد العاشر للموارد بلدانا متفاوتة بشدة مثل الجزر الصغيرة كغرينادا وموريشيوس، والاقتصادات الكبيرة كالصين والبرازيل والمكسيك. وتشير الدلائل على أنه، وبأبعاد عديدة لا علاقة لها بالدخل، فإن الفقر حاد في بعض البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بقدر حدته في البلدان منخفضة الدخل. علاوة على ذلك، يعاني العديد من هذه البلدان مما يعرف "بفخ الدخل المتوسط" إذ يتباطأ فيها النمو بعد الوصول إلى مستويات الدخل المتوسط. وبعدئذ يبدو الانتقال إلى مستوى البلدان مرتفعة الدخل أمرا يتعذر الحصول عليه. وبناء على تقديرات البنك الدولي، لم يصل إلا 13 اقتصادا فقط من الاقتصادات متوسطة الدخل، وعددها 101 عام 1960، إلى مرحلة التخرج إلى فئة الدخل العالي بحلول عام 2008. وتبدو هذه الظاهرة أكثر أهمية في ضوء جدول أعمال 2030 نظرا للتمركز الشديد للفقر في هذه الاقتصادات.

-20 أما البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، والتي تتسم بضعف المؤسسات وتعرضها للنزاع، فتوجد في جميع فئات الدخل (الشكل 3) ويصل نصيب هذه البلدان إلى 10 في المائة من إجمالي السكان الريفيين في بلدان فترة التجديد العاشر للموارد. وقد صاغت استراتيجية جديدة للصندوق تعريفا جديدا للهشاشة ومعايير لتحديد البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، والتي تتطلب نهجا متباينة بصورة واضحة، ويشار إليها على أنها البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة.[6،7] وعلى الرغم من الخصائص المشتركة المتعلقة بالهشاشة، فإن هذه المجموعة أبعد ما تكون عن التجانس وتضم 16 بلداً من البلدان منخفضة الدخل، و12 بلداً من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و3 بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويؤكد التداخل الكبير بين البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة والبلدان متوسطة الدخل على أهمية إبقاء الصندوق على نهج متسق للانخراط في البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة والبلدان متوسطة الدخل.

[6] تعريف الصندوق الجديد للدول الهشة: "الهشاشة هي وضع يتسم بالتعرض الكبير للهزات الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان، كما تترافق على الغالب بمخاطر عالية للعنف والنزاع. وتعد هياكل الحوكمة الضعيفة مع المؤسسات التي تتسم بقدرات متدنية محركا ونتيجة مشتركة للأوضاع الهشة في آن معا. وينجم عن الأوضاع الهشة نمطيا بيئات أضعف للتحول الريفي المستدام وهي تتسم بأزمات ممتدة و/أو متكررة مع ما لذلك من تبعات على الغالب على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة."

[7] يصنف الصندوق البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة باستخدام المعيارين التاليين:

(أ) **القدرات المؤسسية:** سيطبّق الصندوق النهج المتمايز الحساس للهشاشة في البلدان الذي تكون درجات أداء القطاع الريفي فيها هي الأقل (حوالي الخُمس الأخير). ويعتبر أداء القطاع الريفي المنهجية التي يستخدمها الصندوق حاليا لتقدير أداء البلد في إيجاد الأطر المؤسسية والسياساتية المواتية للتنمية الريفية؛

(ب)**النزاع:** أما المؤشرات البديلة للهشاشة ذات الصلة بالنزاع، فهي: (1) البلدان التي يوجد فيها حضور لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة/أو الإقليمية؛ (2) البلدان التي تتسم "بحالة تأهب عالية جداً" أو "عالية" بموجب مؤشر الصندوق للسلام في البلدان الهشة الذي يغطي النزاع، والمؤشرات الأخرى ذات الصلة (بما في ذلك وجود اللاجئين، والمشردين داخليا، والمعاناة الجماعية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمظاهر الأمنية في البلاد، والاستحواذ على استخدام القوة، والنخبة المقسمة إلى طوائف، والتدخل الخارجي)، وهي تغطي الأوضاع ذات الصلة بالنزاعات، بدون وجود قوات لحفظ السلام بالضرورة.

الشكل 3

البلدان حسب المجموعات في فترة التجديد العاشر للموارد

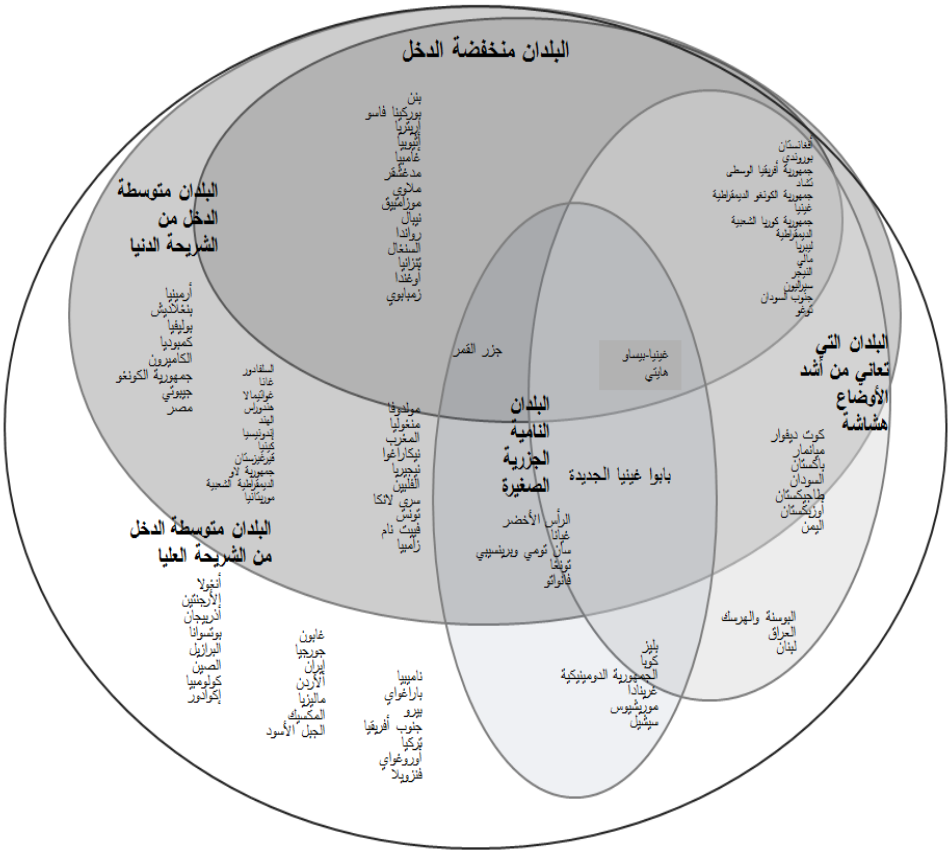

21- ونظرا لأن وجود كل من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والدول التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة ضمن مجموعة المستفيدين من الصندوق، يؤكد ذلك الحاجة لتحليل انتشار الفقر والتعرض للمخاطر على المستويات دون الوطنية. ففي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا تركز استثمارات الصندوق على المناطق التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل أدنى من عتبة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وغالبا ما تكون أقرب إلى عتبة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ففي البرازيل على سبيل المثال، تصل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماراناو (وهي إحدى الولايات الاتحادية التي ينفذ فيها الصندوق مشروعات) بحدود 631 6 دولار أمريكي، أي ما يشابه بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا مثل الكونغو (130 6 دولار أمريكي) أو الرأس الأخضر (476 6 دولار أمريكي).[8] وتغدو هذه الاختلافات بين المناطق أكبر على مستوى البلديات، حيث يتركز الفقر وانعدام الأمن الغذائي بصورة كبيرة في البلديات الريفية التي يعمل فيها الصندوق.

[8] جميع قيم تكافؤ القوة الشرائية عام 2014 بالأسعار الحالية؛ المصدر: البيانات الإقليمية للبرازيل مجموعة بيانات الإحصائيات الإقليمية لمنظمة التعاون التنمية في الميدان الاقتصادي؛ أما بالنسبة للرأس الأخضر وجمهورية الكونغو فهي قاعدة بيانات البنك الدولي. يصل وسطي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل إلى 000 16 دولار أمريكي، بينما يصل في المقاطعة الفدرالية (وهي أغنى ولاية في البرازيل إلى 917 40 دولار أمريكي).

22- يتسم جدول أعمال 2030 بالالتزام بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وبهذه الروح، وبما يتماشى مع سياسة الاستهداف في الصندوق، يستخدم الصندوق جملة من الأدوات لضمان استفادة أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين الفقراء من الفرص الاقتصادية الناشئة، وضمان حصول الأشخاص الذين لن يتمكنوا من الاستفادة بصورة آنية، وبخاصة الأشخاص من المجموعات المهمشة، مثل النساء والشعوب الأصلية والشباب،[9] على الدعم الاستباقي على شكل تطوير المهارات وتنمية الأصول للحاق بالركب في المستقبل القريب.

الانتقائية القطرية

23- يوفر الصندوق 45 في المائة من إجمالي تمويله الأصلي لأفريقيا جنوب الصحراء، و50 في المائة لأفريقيا ككل. ولتحقيق غايات برنامجه الإقراضي، لا يستخدم الصندوق بصورة مباشرة تصنيفات الدخل التي يضعها البنك الدولي. وإنما، وبما يتماشى مع سياسات ومعايير الإقراض في الصندوق، يقرض الدول الأعضاء النامية بشروط تيسيرية للغاية ومختلطة وعادية، وعوضا عن استخدام تصنيفات الدخل، يصنف الصندوق البلدان بناء على شروط إقراضها. وفي حين يوجد تداخل كبير بين تصنيفات الدخل والتصنيفات حسب شروط الإقراض فإن التطابق بينهما ليس مثاليا. فعلى سبيل المثال، وبما أن بنغلاديش تنتمي لفئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فهي تقترض من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية. ويتوجب أن يصل إجمالي التمويل الذي يوفره الصندوق كل عام بمثل هذه الشروط إلى حوالي ثلثي إجمالي المبلغ الذي يلتزم به الصندوق سنويا.

24- في بداية كل فترة من فترات تجديد الموارد، تحدد الشعب الإقليمية الدول الأعضاء لإدراجها في برنامج القروض والمنح على أساس الاستراتيجيات القطرية التي صادقت عليها إدارة الصندوق بالفعل، أو التي ستتم المصادقة عليها خلال هذه الفترة. وينطوي ذلك على حوار على المستوى القطري مع الدول الأعضاء واستعراض للتدخلات المحتملة، وتقدير للحافظة الجارية، وخيارات التمويل وتوسيع النطاق. وبعد موافقة لجنة إدارة العمليات ولجنة الإدارة التنفيذية تدرج هذه البلدان في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتتلقى مخصصات تحدد من خلال تطبيق معادلة هذا النظام على فترة تجديد الموارد ومدتها ثلاث سنوات. وباستثناء بعض البلدان التي قد تكون خاضعة لسقوف على مخصصاتها أو للحد الأدنى من المخصصات، تطبّق معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بصورة متساوية على جميع البلدان المدرجة في برنامج القروض والمنح.[10]

25- تقوم إدارة الصندوق بصورة استباقية بإدارة عدد البلدان المدرجة في برنامج القروض والمنح في أي فترة من فترات تجديد الموارد. فعلى سبيل المثال، وبعد إدخال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عام 2005، وتوفير المخصصات لما مجموعه 118 بلدا، قلّصت الإدارة عدد البلدان إلى 89 في فترة التجديد السابع للموارد اللاحقة، (2007–2009)، نظرا للأثر على كل من مستويات تمويل المشروعات وعلى الميزانية. وفي فترة التجديد التاسع للموارد، 2013-2015، تم إدراج 99 بلدا في برنامج القروض والمنح لكي تحصل على

[9] *سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية:* www.ifad.org/gbdocs/eb/97/e/EB-2009-97-R-3-REV-1.pdf.

[10] تم توضيح هذه العملية في وثيقة الانتقائية القطرية والمواضيعية: *القضايا والخيارات* (الوثيقة EB 2014/112/R.6/Rev.1).

مخصصات من خلال عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد تم الإبقاء على هذا الرقم لفترة التجديد العاشر للموارد مع الاعتراف بأن إجراء المزيد من تقليص عدد البلدان قد يكون أمرا محبذا.

26- سيخلّف تقليص عدد البلدان في برنامج القروض والمنح أثرا يتعلق بزيادة المخصصات للبلدان بما يتناسب مع درجاتها القطرية حسب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كما أشارت إليه إجراءات الإدارة على مدى السنوات العشر السابقة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم البرامج بما يتماشى مع نية إدارة الصندوق بجعل البرامج أكبر حجما وأقل عددا. كذلك فقد سمح الأمر أيضا بتخصيص الميزانية الإدارية حسب الشعب الإقليمية بالتركيز على برامج أقل في مرحلة التصميم، والتأكيد على التنفيذ وعلى التطرق للمشروعات المعرضة للمشاكل.

27- إلا أن الحد من عدد البلدان المختارة لإدراجها في برنامج القروض والمنح، يحد بصورة فعالة من الطلب من الدول الأعضاء، وبالاعتماد على شروط الإقراض المطبقة، يقلّص أيضا مستوى التدفقات العائدة من القروض.[11] وبما يتفق مع توصية التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق بشأن انتقائية أكبر للبلدان، يجب أن تسعى فترات تجديدات الموارد المستقبلية للحد بصورة أكبر من عدد البلدان بحيث يصل في حده الأقصى إلى 85-90 بلدا، بما يتماشى مع التوجهات التاريخية للبلدان التي بإمكانها استخدام المخصص المرصود لها من خلال المشروعات الاستثمارية المصادق عليها (الشكل 4).

[11] تلعب البلدان متوسطة الدخل دورا رئيسيا في الاستدامة المالية للصندوق على الأجل المتوسط. وهي تؤثر من خلال التدفقات العائدة من القروض السابقة للصندوق (1 مليار دولار أمريكي في الفترة 2003-2013، أي 38 في المائة من إجمالي التدفقات العائدة)، من خلال المكاسب من الرسوم المفروضة على القروض ومن مساهمات التجديدات. أما التدفقات العائدة للصندوق من القروض (بشروط عادية أو مختلطة) التي توفرها البلدان متوسطة الدخل فيتوقع لها أن تكون بحدود 560 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2018.

الشكل 4

عدد البلدان التي تدرج في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتلك التي تمتلك مشروعات مصادق عليها في كل دورة

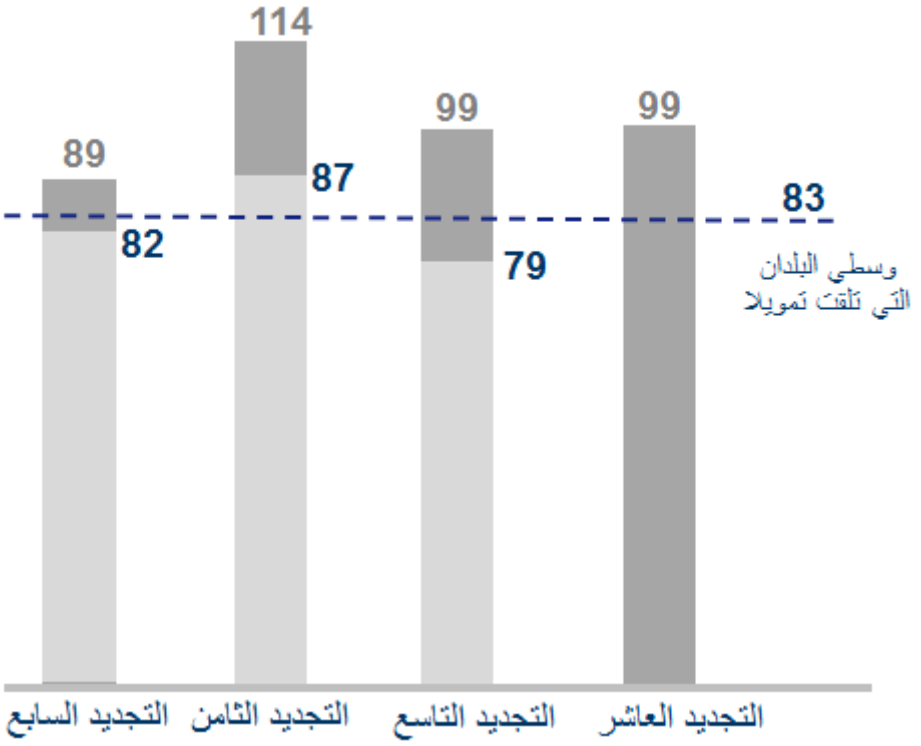

تخصيص الموارد

28- كغيره من المؤسسات المالية الدولية، يتحكّم نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء بتخصيص الموارد المالية في الصندوق للبلدان الإفرادية. ومن الناحية المبدئية، فإن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نظام يستند إلى القواعد، ويستخدم معادلة تدرج قياسات للاحتياجات القطرية والأداء القطري لتقرير مستوى التمويل الذي يمكن لبلد ما أن يتلقاه على مدى فترة ثلاث سنوات، وهي فترة تجديد الموارد. وهنالك تحسينات يتم إدخالها حاليا على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استنادا إلى تقييم مؤسسي لهذا النظام أجراه مكتب التقييم المستقل عامي 2015 و2016، مع ما تبع ذلك من مشاورات مع المجلس التنفيذي في الفترة 2016 –2017. وتهدف هذه التغييرات إلى ضمان أن يوائم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مهمة الصندوق ودوره وسياساته الناشئة بصورة أفضل، وأن يستجيب تخصيص موارد الصندوق بصورة أكثر فعالية للسياقات السياساتية والمؤسسية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الشريكة، علاوة على اعتبارات تغير المناخ وغيره من أشكال الضعف والهشاشة.

29- سيتم تعزيز مكون الاحتياجات القطرية في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال إضافة مكون الضعف للمعادلة، والذي يشار إليه بمؤشر الضعف الخاص بالصندوق.[12] ويعد استهداف تخصيص الموارد على أساس أوجه الضعف البنيوية سبيلا للتعويض عن النواقص البنيوية للنمو والحد من الفقر، أي النواقص التي تكون طويلة وتتعدى القدرات الحالية للبلد للتغلب عليها (قد تنجم بطبيعة الحال عن سياسة سابقة): وهي تعكس أساسا أثر العوامل الجغرافية أو التاريخية، أو البيئة الدولية. ولكن التركيز على الضعف هو أيضا وسيلة لتعزيز فعالية المعونة. وعلى المدى الطويل، يساعد التركيز على هذا المعيار على التخفيف من الأزمات المحتملة وإن تكن غير متوقعة، وتجنب الاضطرابات الاجتماعية وهشاشة الدولة، وهي حالات تعتبر فيها الوقاية خير من العلاج.

30- يستخدم مكون الأداء في المعادلة درجات أداء القطاع الريفي لتقدير البيئات السياساتية والمؤسسية للبلدان لأغراض الحد من الفقر الريفي. وتوفر درجات أداء القطاع الريفي الدليل للفرق القطرية لأغراض الانخراط السياساتي المستهدف. وبالتالي، فهي جزء أساسي من النهج الشمولي الذي يجمع الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية. وكما تم اقتراحه في وثيقة النهج الخاصة باستعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء،[13] والتي استعرضها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016، خضع استبيان أداء القطاع الريفي للتعزيز والتنظيم لضمان المواءمة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وكذلك فإنه سيدمج قضايا متشابكة مثل تغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، بصورة أكثر فعالية. وكجزء من ذلك كله، سيتم تعزيز استبيان أداء القطاع الريفي لأغراض الكفاءة وفائدته لحوار السياسات، بما في ذلك من خلال تصميم نهج بأساليب مختلطة يستخدم تركيبة من المقاييس الكمية والنوعية لضمان موضوعية العملية الإجمالية.

الشكل 5

الاستثمار في الأشخاص الريفيين حسب فئة البلد في فترة التجديد التاسع للموارد

[12] مؤشر الضعف الخاص بالصندوق هو مؤشر طوره الصندوق ويبني على مكون الضعف على أساس مؤشر التأقلم العالمي الذي صاغته جامعة نوتردام. وللمزيد من التفاصيل راجع الملحق الثاني: *نهج استعراض تخصيص الموارد على أساس الأداء* (الوثيقة EB 2016/119/R.5)

[13] الوثيقة EB 2016/119/R.5.

31- ويتواءم هذا النهج في تخصيص الموارد والاستثمار مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الشريكة. وهو يستثمر بصورة طاغية في البلدان التي تتسم بأشد الحاجة للمساعدة: ففي فترة التجديد التاسع للموارد، وصل نصيب البلدان منخفضة والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى ما يعادل 89 في المائة من إجمالي التمويل. علاوة على ذلك، فإن استثمارات الصندوق للفرد الريفي الواحد هي الأعلى في البلدان منخفضة الدخل، وتتراجع بصورة متدرجة مع تحول البلدان من وضعية البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: وفي فترة التجديد التاسع للموارد، كان استثمار الصندوق لكل فرد ريفي واحد بحدود 2.32 دولار أمريكي في البلدان منخفضة الدخل، و0.79 دولار أمريكي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و0.45 دولار أمريكي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (الشكل 5). علاوة على ذلك، ومع نمو البلدان متوسطة الدخل، فهي تنحو للوصول إلى حصة متناقصة من موارد الصندوق (كما يحددها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء)، ويكون وصولها لها إلى حد كبير بشروط عادية؛ وتغدو أكثر استباقية في التمويل المشترك للمشروعات التي يدعمها الصندوق. ففي فترة التجديد التاسع للموارد كانت نسبة التمويل المشترك من البلدان متوسطة الدخل (1.69) وهي أكثر أربع مرات من المعدل السائد بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل (0.41). علاوة على ذلك، تتم تلبية الطلب على التمويل من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بصورة متزايدة من الأموال المقترضة عوضا عن المساهمات الأصلية في تجديد موارد الصندوق.

32- يساعد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في جعل نهج الصندوق الشمولي أكثر فعالية على المستوى القطري من خلال ما يلي: (1) توفير المراقبة على تخصيص الموارد المفرط للبلدان رديئة الأداء وتوجيه الموارد إلى البلدان الأفضل أداء؛ (2) تحسين استقرار تدفق الموارد والقدرة على التنبؤ بها حيث تشتد الحاجة إليها إلى البلدان التي تتسم بأداء مستقر أو متحسن؛ (3) المساعدة على توفير معيار، من خلال استخدام تصنيفات الأداء، والتي تفصل بين عوامل مختلفة تجعل من التنمية محفوفة بقدر أكبر أو أقل من التحديات في المناطق أو البلدان المختلفة.

رابعا– القرارات على المستوى القطري: كيف ولماذا؟

33- يصف هذا المقطع كيف يتخذ الصندوق، مع البلدان المقترضة، القرارات بشأن الغايات والنتائج المتوقعة (ماذا؟) من مساعدته للدول الأعضاء فيه، وكيف يوائم من تدخلاته لتنفيذها استنادا إلى الخصائص القطرية (كيف؟).

النموذج المستند إلى البلد

34- يعتبر الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر في القطاع الزراعي، وبخاصة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، حجر الأساس للنموذج المستند إلى البلد، والذي يرد موجزا في الاستراتيجيات القطرية. وبالتالي، فإن الصندوق يمتلك بالفعل استراتيجية لمساعدة كل بلد، وهي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو مذكرة الاستراتيجية القطرية، التي تطورت على مدى الوقت للتواؤم مع الأولويات والتحديات المتغيرة. وتيسر الاستراتيجية القطرية المواءمة مع أولويات البلد، من خلال أخذ البرامج الإنمائية الوطنية بعين الحسبان، علاوة على الاتساق مع الجهات المانحة الأخرى، وبالتالي تعظيم

الأثر على أرض الواقع. وتمكن الاستراتيجية القطرية أيضا برنامج الصندوق من مزاوجة الشواغل العالمية والأولويات الوطنية على المستوى القطري.

35- وفي الوقت نفسه، يقود الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025[14] وسياساته هذه الاستراتيجيات القطرية. وبالتالي، فإن الانخراط مع أي بلد شريك سيستهدف في نهاية المطاف الهدف الشامل المتمثل في تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش مجدية ومستدامة وتتسم بالصمود، تؤكد عليها البرامج القطرية التي تهدف إلى الإيفاء بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق، وتلتزم بمبادئه الخمسة للانخراط.[15،16] ويمزج مثل هذا الانخراط بين الموارد المالية للمشروعات الاستثمارية والمعرفة، التي قد تتعلق بتكنولوجيات الإنتاج والإلمام بالإنتاجية الريفية، وإعداد وتنفيذ السياسات الشمولية المناصرة للفقراء، وإرساء الشراكات الاستراتيجية.

36- تم إطلاق الإجراءات الجديدة للاستراتيجيات القطرية عام 2015، مما ساعد على تبسيط عملية إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج وتعميم التطورات في النموذج التشغيلي للصندوق. وهي تروج لتبني نهج أكثر براغماتية وأطول أمدا في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أنها تمثل نهجا شموليا متكاملا، يجمع ما بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية دعما للأهداف القطرية الأطول أمدا. وتنص برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج على كيفية إحساس الحكومة المعنية بملكية المشروعات والبرامج التي ستدعمها، ومواءمتها مع الأولويات الكلية والقطاعية، ومساهمتها في تعزيز النظم القطرية وبناء القدرات المحلية. ويتم تعظيم هذا الاتساق مع الأولويات القطرية من خلال نتائج مسوحات الزبائن التي يقوم بها الصندوق، والتي تطرح أسئلة معتبرة على الزبائن بشأن أداء الصندوق في البلدان فيما يتعلق بالسياسات والبرامج. وقد ازدادت تصنيفات الصندوق بشأن هذه المسوحات بصورة متسقة من التجديد التاسع للموارد وخلال التجديد العاشر. وتتضمن جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج حاليا أطرا للنتائج تربط أنشطة الصندوق بالنتائج القطرية (على الرغم من كونها متفاوتة في الجودة). ومن بين الابتكارات في هذه الإجراءات الجديدة أيضا، مرونة مواءمة توقيت الاستراتيجيات القطرية مع آفاق الجهات الفاعلة المحلية. ومن شأن ذلك أن يساعد الصندوق على استخدام أفضل للأرضية الخصبة التي يوفرها إحساس أقوى بالملكية القطرية.

النهج المتمايزة

37- تتفاوت الفرص والتحديات بصورة كبيرة بين البلدان، ولذلك فمن الهام بمكان مواءمة انخراط الصندوق في بلد ما واستهدافه بما يتماشى مع خصائص البلد وظروفه الإفرادية. إلا أنه، وكما يظهر في الشكل 3، فإن التداخل بين البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والدول الجزرية الصغيرة النامية، أو البلدان متوسطة الدخل

[14] الوثيقة EB 2015/116/R.4/Rev.1، https://webapps.ifad.org/members/eb/116/docs/EB-2015-116-R-4-Rev-1.pdf

[15] تتمثل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق في زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء، وزيادة استفادة السكان الريفيين الفقراء من المشاركة في الأسواق، وتعزيز الاستدامة البيئية، والصمود في وجه تغير المناخ في الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء.

[16] أما مبادئ الانخراط الخمسة في الصندوق، فهي: استهداف وإفادة أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين الفقراء وتمكينهم اجتماعيا واقتصاديا؛ والترويج للمساواة بين الجنسين؛ والدفع بالابتكارات الناجحة والتعلم وتوسيع نطاق؛ واستقطاب الشراكات الفعالة والكفؤة حيث يتم استغلال الميزات النسبية بحيث يكون الأثر الكلي أعظم من مجرد مجموع أجزائه.

يؤكد على أهمية الاتساق في نهج الصندوق للانخراط في البلدان التي تقع ضمن هذه التجمعات. ولا بدّ من تطبيق هذه النهج على أساس تكاملي، بحيث يضم الانخراط في بلد ما عناصر من كل منها.

الشكل 6

النهج القطرية المتمايزة

أشد الأوضاع هشاشة

38- يعترف جدول أعمال 2030 أن التطرق للهشاشة هو أحد "العناصر الستة الرئيسية" لإيصال أهداف التنمية المستدامة، لأن مخرجات التنمية أضعف بصورة متسقة في الأوضاع الهشة. ونظرا لمحدودياتها البنيوية والتحديات التي تواجهها، بما في ذلك ضعف المؤسسات والتعرض العالي للنزاع المتجدد، فإن الانخراط في هذه البلدان ينطوي بصورة متأصلة على مخاطر كبيرة: حيث يمكن أن تنعكس المكاسب المتحققة بسهولة. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في التطرق لمشاكل أشد الأوضاع هشاشة يفرض تكاليفاً على البلدان المجاورة، وبالتالي فإن الاستجابة القوية من الصندوق هي لصالح جميع دوله الأعضاء لأن التقدم في هذه البيئات سيولد امتدادات إيجابية وسيسهم في حماية المكتسبات الإنمائية المتحققة في أقوى البلدان أداء. وبما يتماشى مع هذا الأمر، على سبيل المثال، إعداد الصندوق لمبادرة مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي للتطرق للأبعاد الريفية لأزمة اللاجئين الحالية.

39- والصندوق ملتزم بتعزيز تركيزه على الهشاشة عند تعبئة وتخصيص واستخدام موارده. وتضمن إضافة مكون الضعف إلى معادلة تخصيص الموارد على أساس الأداء ان يكون تخصيص موارد الصندوق أكثر حساسية للهشاشة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن 19 من أصل 30 بلدا حددها الصندوق على أنها تعاني من أشد

الأوضاع هشاشة (انظر المقطع سادسا لمزيد من التفاصيل) هي في أول خُمسين من مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. إضافة إلى ذلك، يتم التركيز بصورة خاصة على تعبئة التمويل التكميلي للمشروعات في أشد الأوضاع هشاشة عندما وكلما أثبتت البلدان كلا من الطلب على هذا التمويل والقدرة الاستيعابية بما يتعدى تلك المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

40- تستنير الاستراتيجيات القطرية لأشد الأوضاع هشاشة بتقديرات الهشاشة. وتأخذ هذه الاستراتيجيات بالحسبان توجه ووتيرة تغير الحوكمة في كل بلد من البلدان نظرا للاختلاف الكبير في الأوضاع الأشد هشاشة. ويحتمل للأنشطة الإنمائية أن تكون أكثر نجاحا في المراحل الانتقالية بعد النزاع، أو في سياقات التحسن التدريجي للحوكمة، حيث يوجد مستوى معقول من القدرات الحكومية لتكون سبيلا مفضيا لمساعدة الصندوق في تنفيذ الأنشطة والسياسات الزراعية المناصرة للفقراء والالتزام بمعايير الحوكمة الأساسية. أما في حالات الأزمات الممتدة، حيث القدرة الحكومية غائبة تماما، أو عرضة لمعوقات شديدة، يركز الصندوق على الإبقاء على جاهزيته التشغيلية لتوسيع نطاق انخراطه، عندما يغدو ذلك ملائما. أما في حالات الحوكمة المتدهورة، فيركز الصندوق على حماية الأصول التشغيلية والمكاسب المتحققة وعلى الانخراط السياساتي، ويعمل مع الشركاء الإنمائيين الآخرين للحد من مخاطر النزاع كلما كان ذلك ممكنا.

41- وعلى المستوى التشغيلي، يركز نهج الصندوق في هذه البلدان على التطرق للفقر من منظور الفقراء. وتركز مشروعات الصندوق في الأوضاع الأشد هشاشة على بناء القدرات والصمود للتأقلم مع الهزات. وعلى وجه الخصوص، يساعد الصندوق السكان على تحمل مثل هذه الهزات من خلال منظماتهم المحلية عوضا عن الاعتماد بصورة كاملة على المساعدة الحكومية. ووفقا للاستراتيجية الجديدة، يتوجه عمل الصندوق في الأوضاع الأشد هشاشة بالمبادئ السبعة التالية: (أ) إدارة المخاطر والصمود؛ (ب) التركيز على الأسباب الجذرية (التي تقع ضمن مهمة الصندوق وميزته النسبية)؛ (ج) تعميم التمايز بين الجنسين والاستهداف؛ (د) بناء المؤسسات للترويج للثقة والتلاحم الاجتماعي؛ (هـ) الموارد والأدوات والنهج المرنة والمستجيبة؛ (و) قياس النتائج والتعلم؛ (ز) الشراكات الاستراتيجية والرديفة. وتساعد الشراكات الصندوق على إدارة المخاطر لأنها توفر الوسائل للتطرق للأسباب الجذرية للهشاشة التي تقع خارج نطاق الميزة النسبية للصندوق.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

42- يعترف الصندوق بالتحديات المتميزة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في التطرق لقضايا الأمن الغذائي والعمالة ذات الصلة بالصيادين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، في خضم تعرضها الحاد لتغير المناخ والكوارث والصعاب التي تتعلق بالطقس، والتي يفاقمها بعدها الجغرافي وتشتتها. وفي هذه البلدان، يقود انخراط الصندوق نهجه الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية (2014) الذي يحدد مجالات الأولوية التالية: الإنتاج والاستهلاك المستدام للأغذية المغذية؛ والتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وسلاسل قيم أسواق النخبة العالمية؛ والطاقة المتجددة؛ والاقتصاد الأزرق.

43- وتتمثل إحدى الخصائص الرئيسية التي تميز نهج إدارة عمليات في الصندوق في هذه البلدان عن غيره من النهج المستخدمة في سياقات أخرى في السعي "لبرمجة متعددة البلدان" بغرض المساعدة على: (1) الحد من تكاليف المعاملات الخاصة بإيصال المشروعات في الدول الجزرية النامية الصغيرة؛ (2) الاستفادة من

اقتصادات الحجم الكبير؛ (3) توفير الكتلة الحاسمة للإنتاج التي يمكن أن تفتح الفرص في الأسواق الإقليمية والدولية؛ (4) تيسير "توسيع نطاق" الحلول الناجحة؛ (5) تعزيز الفرص الأفقية لتبادل التعلم.

44- وكما أشير أعلاه، فإن إضافة مكون الضعف لمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خطوة هامة لضمان اعتراف تخصيص موارد الصندوق باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة أكثر كفاءة. ويقع ربع هذه الدول في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لفترة التجديد العاشر للموارد في الخُمس الأول من مكون الضعف الخاص بالصندوق. إضافة إلى ذلك، فقد تم رفع الحد الأدنى من مخصصات النظام التي تحصل عليها معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية ثلاثة أضعاف، وذلك لتحقيق الموازنة الجزئية لتكاليف الوحدة العالية لإعداد المشروعات والإشراف عليها في الدول الصغيرة.

البلدان متوسطة الدخل

45- نص تقرير التقييم التجميعي الذي أعده مكتب التقييم المستقل لعام 2014 بشأن انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل على أنه:" وبالنسبة للمستقبل المنظور، سيستمر الصندوق في لعب دور هام في دعم البلدان متوسطة الدخل للحد من الفقر الريفي نظرا لمهمته وللعدد الكبير من السكان الريفيين الفقراء وانعدام المساواة في مثل هذه البلدان".[17] وكما أشير إليه أعلاه، تمت المصادقة على التزامات بقروض جديدة، ومنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، بما يصل إلى 1.56 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 53.6 في المائة من الإجمالي) لمشروعات في البلدان متوسطة الدخل في فترة التجديد التاسع للموارد، مع فوز البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بحصة الأسد منها (حولي 80 في المائة من الالتزامات الجديدة المعقودة للبلدان متوسطة الدخل في فترة التجديد التاسع للموارد).

46- يتوجه عمل الصندوق في البلدان متوسطة الدخل بسياسته بشأن الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل[18] لعام 2011. وفي هذا السياق، يسعى الصندوق جاهدا لتعزيز فرضية القيمة التي يوفرها لهذه البلدان استجابة لاحتياجاتها المتطورة في معالجة الفقر الريفي المستمر فيها، وانعدام المساواة بين المناطق الريفية والحضرية من خلال توليفة استراتيجية تجمع بين الخدمات والمنتجات المالية والمعرفية. وللقيام بذلك، يعتبر الاستهداف الملائم أمرا حاسما: إذ تتصف معظم البلدان متوسطة الدخل بوجود "جيوب للفقر" في مناطق أقل نموا وبين مجموعات إثنية أو سكانية أصلية محددة.

47- مع وصول البلدان لوضعية البلدان متوسطة الدخل، تميل أهمية الزراعة في الاقتصاد الكلي إلى التراجع. وفي الواقع، هنالك علاقة عكسية قوية بين حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[19] وبالنسبة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، تترافق هذه الحقيقة مع زيادة

[17] أجرى مكتب التقييم المستقل سلسلة من التقييمات، سواء تلك المتعلقة بالبلدان متوسطة الدخل أو التي تشير إليها. وانبثقت عنها توصيات عديدة عن كيفية تعظيم أثر الصندوق في البلدان متوسطة الدخل من خلال كل من المنتجات المالية وغير المالية. وهي تتضمن: الاستفادة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية كنقطة دخول لتحديد علاقة الصندوق بالبلدان متوسطة الدخل، وتعبئة مصادر تمويل بديلة، وزيادة الشراكات مع المنظمات الثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، مع تعزيز العلاقات أيضا مع القطاع الخاص.

[18] الوثيقة EB 2011/102/R.3/Rev.1

[19] Cervantes-Godoy, D. and J. Brooks (2008), "Smallholder Adjustment in Middle-Income Countries: Issues and Policy Responses", OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers, No. 12, OECD publishing, © OECD. doi:10.1787/228583166164

الوصول إلى الأسواق الرأسمالية، ومع تراجع التمويل من الصندوق من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتتطلب إدارة هذه العلاقة بصورة جيدة التعديل المتدرج للتمويل بصورة تنازلية مع الاستهداف الدقيق للخدمات المعرفية التي من شأنها أن تعزز من التأثير السياساتي للصندوق، الذي يشمل في جميع الحالات المساهمات الحكومية الكبيرة، المالية وغيرها. وفي البلدان متوسطة الدخل، وفي هذه الحالة أيضا البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على وجه التحديد، تغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج أداة حاسمة لمواءمة إطار الانخراط الشامل مع وقائع التنوع الكبير لهذه المجموعة. علاوة على ذلك، تتطور التحديات والمطالب الإنمائية للبلدان متوسطة الدخل بصورة متسارعة، ومن هنا تغدو حاجة الصندوق لأن يكون رشيقا ومستجيبا لاستراتيجياتها الإفرادية أكثر إلحاحا بصورة متزايدة (ويتيسر ذلك من خلال الإجراءات الجديدة للاستراتيجيات القطرية مما ستتم مناقشته لاحقا). كذلك يساعد وجود الموظفين في الميدان على صياغة فهم أفضل واستجابة أحسن للاحتياجات القطرية.

48- غدت طبيعة التنمية في البلدان متوسطة الدخل أكثر تعقيدا مع ازدياد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في معظم الاقتصادات ومع تنامي العولمة. ويدعم الصندوق هذه البلدان في تعزيز انخراط القطاع الخاص في القطاع الريفي بغية تحديث سلاسل القيمة استجابة للطلب الحضري المتنامي على الأغذية، وخاصة المنتجات الأعلى قيمة والأفضل جودة. وقد عزز الصندوق ووسع من نهجه وأدواته التي تنطوي على أصحاب مصلحة متعددين لتعزيز دوره المحفز في تعبئة الاستثمارات الخاصة في القطاع الريفي والزراعي تلبية للاحتياجات والأولويات المختلفة لبلدانه الشريكة ومجموعته المستهدفة. ويبرز نهج الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص كمثال واضح بهذا الصدد. وهنالك آليات أخرى أطلقها الصندوق بالتعاون مع شركائه مما يمكن أن يكون له صلة محتملة بجميع البلدان الشريكة للصندوق، وهي تتضمن: مرفق تمويل التحويلات؛[20] مرفق لإدارة مخاطر الطقس؛[21] ومنبر لإدارة المخاطر الزراعية.[22]

49- تظهر معظم البلدان متوسطة الدخل، وبخاصة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، فجوة متزايدة من انعدام المساواة بين الخُمس الأول والخُمسين الأخيرين للدخل.[23] ويبدو انعدام المساواة أعلى على وجه الخصوص ضمن مجموعات معينة من السكان عبر البلدان، وهي المجموعات التي عانت تاريخيا من الضعف والتمييز ضدها، مثل النساء، والسكان الأصليين، وشباب الريف الفقراء. ويساعد تركيز الصندوق المعزز على القضايا المتقاطعة مثل التمايز بين الجنسين، والتغذية، وتغير المناخ بصورة متكاملة على الحد من الفجوات في الرفاهية من خلال الاستهداف المعزز.

---

[20] مرفق تمويل التحويلات هو مبادرة متعددة الجهات المانحة، شاركت في تمويل حوالي 50 مشروعا في 45 بلدا بما يصل مجموعه إلى 38 مليون دولار أمريكي. وهي تعظم أثر التحويلات لفقراء الريف من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتوفير منتجات مالية لمتلقي التحويلات من خلال الخدمات الابتكارية التي تتسم بفعالية التكاليف وسهولة الوصول إليها. وتعتبر التحويلات مصدرا كبيرا هاما في المستقبل يقدر له أن ينمو من 0.5 ترليون دولار أمريكي عام 2016 إلى 2.5 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2020.

[21] تروج مبادرة مرفق إدارة مخاطر الطقس التي أطلقها الصندوق بصورة مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي لوصول أصحاب الحيازات الصغيرة المعرضين لمخاطر الطقس لأدوات إدارة المخاطر، مثل التأمين المرتبط بالمؤشر المستند إلى الطقس، وهي تجري أبحاثا عالمية لأفضل الممارسات لأغراض برامج التأمين المرتبطة بالمؤشر المستند إلى الطقس، لكي يستنير بها موظفو البرامج القطرية للجهات المانحة والوكالات العالمية في التنفيذ الفعال لبرامج هذا التأمين.

[22] منتدى إدارة المخاطر الزراعية الذي أطلق عام 2013 هو مبادرة أُعدت ضمن مجموعة العشرين. وهي مبادرة متعددة الجهات المانحة بقيمة 7.7 مليون دولار أمريكي، وتساعد على تحديد وتقدير المخاطر الزراعية وتحديدها كميا في البلدان الشريكة، وإعداد الاستراتيجيات ذات الصلة كي تستنير بها السياسات العامة، وبرامج الاستثمارات الزراعية، وممارسات القطاع الخاص.

[23] Piketty T. (2014), Capital in the Twenty-First Century, Harvard University Press, 2014.

خامسا– القرارات على المستوى التشغيلي: بأية وسيلة؟

50- يصف هذا المقطع كيف تترجم المبادئ الاستراتيجية القطرية المنصوص عليها في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج إلى أدوات تشغيلية (بأية وسيلة؟)، بغية تحقيق نتائج ملموسة. ومن أولويات الصندوق زيادة جملة الأدوات والنهج، والخدمات والمنتجات المالية والمعرفية التي يمكن أن تشكل جزءا من حزمة التدخلات التي يدعمها الصندوق في بلد ما. ويستجيب الصندوق للزيادة الملحوظة في تنوع السياقات القطرية التي يعمل بها، علاوة على مناشدة الدول الأعضاء فيه لتمايز أوضح في انخراطه حسب مجموعات البلدان.

الإقراض

51- يشكل الإقراض السيادي لتمويل القطاع العام الأداة المالية الرئيسية للصندوق؛ إلا أن الصندوق يوسّع وينوّع من منتجاته المالية بصورة متزايدة للتحفيز على قدر أكبر من الاستثمار الخاص والعام في القطاع الريفي. وتبقى القروض السيادية لتمويل القطاع العام أساسية بالنسبة للعديد من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأشد الأوضاع هشاشة، رفدا لجهودها لتعبئة الأموال العامة المحلية. وبالنسبة للبلدان جميعا ستبقى هذه القروض هامة كمحفز للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الريفي والزراعي، وكحزمة مترافقة بالخبرة التقنية، لمساعدة الحكومات على تعزيز سياساتها وتحسين جودة الاستثمار العام في هذا القطاع.

52- وفي البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، تبذل الجهود من خلال التوجهات الاستراتيجية الجديدة لتصميم العمليات التي تتسم بأهداف أكثر واقعية، بما يتماشى مع قدرات التنفيذ المحلية، وباستخدام النهج التشغيلية والتنظيمية ذات الصلة لتعزيز أداء المشروعات. وبالتطرق للأسباب الجذرية للهشاشة، تركز العمليات في المقام الأول على تعزيز حوكمة الموارد الطبيعية، وتقوية المنظمات المجتمعية الشمولية، وعلى إيصال فعال لخدمات الحكومة المحلية، وتعزيز صمود المجتمعات المستهدفة في وجه آثار النزاع وغيره من الهزات. علاوة على ذلك، غدت المرونة المتزايدة متأصلة في العمليات التشغيلية، بما في ذلك تبسيط تصميم المشروعات وإجراءات تنفيذها التي تعترف بالتحديات الكامنة في العمل في مثل هذه الأوضاع.

53- في البلدان متوسطة الدخل، يركز انخراط الصندوق على دعم الحكومات للتطرق لقضايا انعدام المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، وانعدام التوازن بين النمو الريفي والحضري، وبطالة الشباب. وعند قيام الصندوق بذلك، يمكن استخدام المشروعات الاستثمارية لتكون بمثابة تجربة للنهج والنماذج الإنمائية الجديدة، وبصورة ملحوظة لتعزيز شمولية تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة التي تقودها الأسواق. إضافة إلى ذلك، ولتحسين خدماته المالية للبلدان متوسطة الدخل، فقد عدّل الصندوق مؤخرا شروطه العامة لتمويل التنمية الزراعية بغية تيسير الإقراض بعملات أخرى غير وحدات حقوق السحب الخاصة، أي القروض بعملة واحدة. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يركز إقراض الصندوق على ثلاثة مجالات مواضيعية، وهي: مصايد الأسماك المستدامة على نطاق صغير وتربية الأحياء المائية؛ والفرص والعمالة المتاحة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والبيئة وتغير المناخ.

المنح

54- برنامج المنح في الصندوق كبير نسبيا، وهو يستخدم عبر سياقات قطرية وإقليمية متفاوتة. وكما تنص عليه سياسة المنح لعام 2015، فهو يسهم في السلع العامة الإقليمية و/أو الوطنية ذات الصلة بمهمة الصندوق. ويشمل متلقو منح الصندوق حكومات الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين)، والقطاع الخاص أيضا منذ عام 2009. وتحظى منظمات المجتمع المدني بأكبر عدد من المنح، في حين تحظى مؤسسات البحوث بأكبر حصة من التمويل.[24] وبالفعل، ومن بين النتائج الهامة التي خرج بها التقييم المؤسسي للمنح في الصندوق سماح المنح للصندوق بإرساء الشراكات مع المؤسسات التي تتمتع بالخبرات والتجارب الرديفة لخبراته وتجاربه. ومع المطلب الحديث الذي ينص على أن النهج المحبذ لاختيار متلقي المنح هو من خلال عملية تنافسية، غدا الصندوق قادرا على توسيع كبير لحافظته من الشراكات مع مراكز التميز في العالم بأسره.

55- ويشير التقييم المؤسسي عن الابتكار وتوسيع النطاق إلى أن التمويل بالمنح ضروري في المراحل الأولية من الابتكارات بهدف نشرها واختبار تجربتها عندما تنطوي على مخاطرة كبيرة، وعندما لا تكون القروض الأداة المناسبة لها. وبالفعل، من المبادئ الهامة لسياسة تمويل المنح لعام 2015 التركيز على الابتكار، حيث يكون للتمويل بالمنح قيمة مضافة واضحة وميزة نسبية عن القروض العادية. وتستخدم المنح لتمويل أنشطة مخصوصة تتعلق على سبيل المثال ببناء القدرات والترويج للابتكار وإدارة المعرفة وتوسيع نطاق الأثر والبحوث الزراعية.

56- وبالإشارة إلى المنح العالمية/الإقليمية، يدرك الصندوق بأن الفرص متاحة لضمان روابط ملموسة أكثر متانة على أرض الواقع بين القروض والمنح، ولتعزيز احتمالات التعلم من أنشطة المنح. وفي أعقاب هذه السياسة، تزايد الاهتمام بضمان الروابط مع الأنشطة الإقراضية. ولهذا السبب، يتم حسب الأصول تقدير المشاورات مع مدراء البرامج القطرية المسؤولين عن البلدان المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في مرحلة ضمان الجودة.

57- تتطلب سياسة المنح لعام 2015 خضوع المنح لإشراف ملائم، بغية ضمان إدارتها بصورة فعالة وتعظيم التعلم منها. وبهذا الصدد، يطلب من تصميمات المنح صياغة خطط للتنفيذ والإشراف ترصد لها الموارد الكافية، ويتم التثبت منها خلال عمليتي الفرز وضمان الجودة. وبطبيعة الحال، يمثل الإشراف ودعم التنفيذ تحديا في حال كانت الحافظة كبيرة أكثر من اللازم. ولهذا السبب، تروج سياسة المنح لمنح جديدة أقل عددا وأكبر حجما بحيث لا يتجاوز حجم المنح الصغيرة 10 في المائة من إجمالي مخصصات المنح. وأخيرا، تساعد عملية اللامركزية أيضا على التطرق لشاغل ضمان الإشراف على المنح بصورة ملائمة.

الانخراط السياساتي على المستوى القطري

58- من الوسائل الضرورية لتوسيع النطاق واستقطاب التغييرات المنتظمة في ظروف السكان الريفيين الفقراء الانخراط السياساتي على المستوى القطري. وهنالك طرق عديدة، مباشرة أو غير مباشرة، يسعى الصندوق

[24] التقييم المؤسسي للمنح.

من خلالها لتحقيق أو تيسير الانخراط السياساتي. ويترجم ذلك في جملة متنوعة من الأنشطة. ومع أن معظم الأنشطة ذات الصلة بالسياسات تنبثق عن المشروعات أو المنح وتنفذ ضمنها، إلا أن مدراء البرامج القطرية والموظفين القطريين يمارسون أيضا أنشطة تتعلق بالانخراط السياساتي خارج هذه الآليات. وقد يأخذ ذلك شكل المشاركة في مجموعات العمل القطاعية القطرية، أو غيرها من المبادرات، مما قد يُذكر أو لا يُذكر بصورة صريحة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.[25]

59- في يناير/كانون الثاني 2013، تبنى الصندوق خطة عمل للانخراط السياساتي. وتحدد هذه الخطة الخطوات المتخذة لإدماج الانخراط السياساتي ضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والمشروعات، ولإدخال (وتمويل) منتجات جديدة مثل التحليلات السياساتية، ولزيادة القدرة على رصد وتقييم الانخراط السياساتي. وعلى هذا النحو، يستخدم الانخراط السياساتي على المستوى القطري بصورة متزايدة، وخاصة في البلدان متوسطة الدخل، لدعم تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمؤسسات المناصرة لفقراء الريف، سواء كانت متأصلة في المشروعات الاستثمارية أو كانت أنشطة منفردة أحادية ترفد تمويل المشروعات. وفي عام 2016، أعدت حزمة أدوات للانخراط السياساتي على المستوى القطري توفر التوجيه لموظفي الصندوق ومستشاريه عن كيفية إدماج الانخراط السياساتي على المستوى القطري في تصميمات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميمات المشروعات ورصد وتقييم البرامج القطرية. ومن بين الأمثلة على التقدم الذي أحرزه الصندوق بشأن الانخراط السياساتي ما جاء من خلال استبيان للزبائن، حيث صنف 94.59 في المائة من البلدان الصندوق على أنه في المستوى 4 أو أفضل من ذلك فيما يتعلق بحوار السياسات، مما يتجاوز الهدف الموضوع للتجديد العاشر للموارد وقدره 85 في المائة.

المساعدة التقنية مستردة التكاليف

60- في عام 2012، صادق المجلس التنفيذي على صك منشئ لبرنامج المساعدة التقنية مستردة التكاليف[26] لخدمة البلدان الشريكة التي تسعى فقط للحصول على الدعم التقني من الصندوق. ومع أن المقصود بهذه المساعدة ليس البلدان متوسطة الدخل حصرا، إلا أنه من المتوقع أن تأخذ بها على الأغلب البلدان التي تتمتع بحجوم أكبر من الموارد المحلية التي يمكن تخصيصها للمشروعات الإنمائية التي تحتاج للدراية، وبالفعل وحتى تاريخه، لم يأت الاهتمام بهذا الصك إلا من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي عام 2016، أعدت إجراءات تشغيلية منقحة للمساعدة التقنية مستردة التكاليف تشمل ثلاثة خطوط عريضة للخدمات، وهي: المساعدة التشغيلية (وخاصة التصميم ذي الصلة بالمشروعات والإشراف عليها ودعم تنفيذها)؛ والمساعدة التحليلية والاستشارية (الدراسات والأنماط المختلفة من التقييمات والاستراتيجيات والتحليلات أو أوراق الأوضاع السياساتية)؛ والتعلم والمساعدة على الترويج (المؤتمرات والاجتماعات

[25] حدد استعراض أجرته عام 2016 شعبة السياسات والمشورة التقنية سبعة أساليب مختلفة للانخراط السياساتي تستخدم حاليا في عمليات الصندوق: (1) دعم المشروعات/مدراء البرامج القطرية لتوسيع النطاق وتبني الحكومات المحلية للنماذج والمبادرات الناجحة التي جربتها أو اختبرتها مشروعات يدعمها الصندوق؛ (2) مشروعات تخلق الفضاء أو المنبر لحوار سياسات لأصحاب المصلحة المحليين؛ (3) مشروعات تعزز قدرة أصحاب المصلحة المحليين، وخاصة منظمات السكان الريفيين على المشاركة في العمليات السياساتية القطرية؛ (4) مشاركة مدير البرنامج القطري، أو موظف البرنامج القطري في مجموعات العمل القطاعية القطرية للحكومات ولشركائها الإنمائيين؛ (5) تعزيز المشروعات لقدرة الوكالات الحكومية على صياغة السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية؛ (6) دعم المشروعات لتحليل السياسات والمساعدة التقنية قصيرة الأمد لأغراض صياغة السياسات؛ (7) تمكين المشروعات الحكومات من تفعيل السياسات الوطنية على المستوى المحلي التي بقيت حتى حينه غير منفذة.

[26] الوثيقة EB 2012/105/R.28.

وحلقات العمل والدورات التدريبية والجولات الدراسية وتبادل المعرفة). ويتيح الخط الأول من الخدمات للدول الأعضاء في الصندوق الفرصة لشراء خبرة الصندوق في تصميم المشروعات والإشراف عليها، الأمر الذي يحظى بتقدير عال من البلدان متوسطة الدخل.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

61- في سياق مشاورات تجديدي الموارد التاسع والعاشر، التزم الصندوق بتوسيع دوره في تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مشيرا إلى الأهمية المتنامية لهذه الآلية، وبخاصة في البلدان متوسطة الدخل. وباتباع التوجهات المنبثقة من نهج الصندوق الذي استكمل حديثا بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي،[27] سيضطلع الصندوق بجملة من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ثلاثة مجالات عريضة، وهي: (1) التعاون التقني؛ (2) أحداث التبادل الإقليمية؛ (3) الترويج للاستثمار.

62- وفي مجال التعاون التقني، يدعم الصندوق التعلم بين الأقران في فضاء التنمية الريفية، من خلال تكرار وتوسيع الخبرات الجيدة على وجه الخصوص في حافظة الصندوق من القروض والمنح. علاوة على ذلك، من خلال بناء شراكات وآليات جديدة. وفيما يتعلق بالترويج للاستثمار لخلق واستقطاب الفرص الجديدة للترويج لتدفق الموارد المالية بين بلدان الجنوب. وقد يختبر الصندوق أيضا و/أو يوسع نطاق جملة من الأدوات (مثل تيسير التمويل، وتحسين الوصول إلى بيانات المنتجين، والتعاون بين الأعمال) عبر الأقاليم للترويج لأشكال مختلفة من الاستثمارات عبر الحدود بين البلدان النامية. وتحترم هذه الجهود كلا من مهمة الصندوق ومبادئ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتضمن: احترام السيادة والاستقلال والملكية والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون المحلية والفائدة المتبادلة. ويعتبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة مفيدة لربط تدفق المعارف بين البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل مع أنشطة مخصوصة تشمل نصف إجمالي البلدان متوسطة الدخل في فترة التجديد العاشر للموارد.

سادسا – دعم الإيصال على المستوى القطري

63- تتلقى عمليات الصندوق القطرية الدعم من خلال منصة لإيصال الخدمات تتألف من الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، ونظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وغيرها من عمليات وخدمات دعم الأعمال. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أولى الصندوق اهتماما كبيرا لتحسين عمليات الأعمال الداخلية، والحد من التكاليف، وتقليص أوقات الاستجابة. ويقتصر هذا المقطع على وصف القليل من العناصر الرئيسية لدعم عمليات الصندوق، والتي تؤكد على قدرته على مواءمة واستهداف خدماته لسياقات قطرية مخصوصة ومتنوعة بصورة متزايدة.

اللامركزية

64- يمثل تعزيز المكاتب القطرية والتفويض بمسؤولية أكبر للميدان حجر الزاوية لنهج الصندوق الشمولي للسياقات القطرية المتمايزة. وهو يغير الطريقة التي يتفاعل بها الصندوق مع دوله الأعضاء، ويتطلب إدخال

[27] الوثيقة EB 2016/119/R.6.

تعديلات على عمليات الأعمال الداخلية، بما في ذلك في المقر. وتقتضي اللامركزية الفعالة وجود مقر قوي يضع التوجه الاستراتيجي الواضح والسياسات والإجراءات الحمائية، ويكون قادرا على الإبقاء على المعايير والجودة مع الاعتراف بإمكانية إيصال خدماته ومنتجاته للدول الأعضاء والاستجابة لاحتياجاتهم بصورة أكثر فعالية من خلال وجوده في موقع أقرب إليهم. كما أنها تلعب أيضا دورا أقوى في إدارة المعرفة وضمان النشر الواسع للمعلومات والأفكار التي من شأنها أن تتحسن كما ونوعا عبر المحاور التي تتدفق من المكاتب القطرية.

الشكل 7

المراكز شبه الإقليمية والتجمعات القطرية والمكاتب القطرية الإفرادية للصندوق

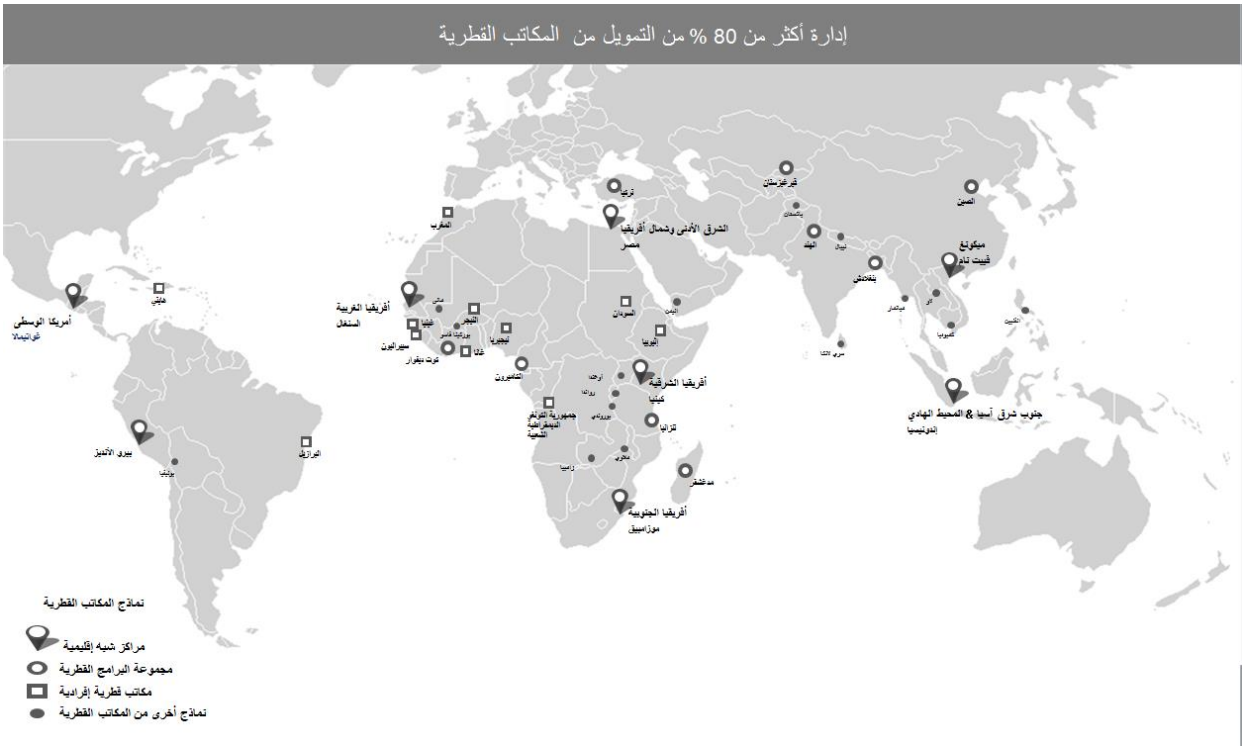

65- بحلول نهاية التجديد الحادي عشر للموارد، سيتم تخطيط وإعداد وإيصال أغلب المنتجات والخدمات الرئيسية على المستوى القطري أو شبه الإقليمي. وبالتالي، سيتم التفويض بصورة متزايدة بالقرارات البرامجية والمالية للمكاتب القطرية. وفي الوقت الحاضر يمتلك الصندوق 40 مكتبا قطريا تخدم ما مجموعه 77 بلدا، وتغطي حوالي 80 في المائة من إجمالي تمويل الصندوق (الشكل 7). وبرفدها لجملة تتراوح بين الإصلاحات والتحسينات المدخلة على عمليات الأعمال وإدارة الحافظة ودورة المشروعات، يتوقع لقدر أكبر من اللامركزية أن يساعد فرق العمليات على ما يلي: (1) اكتساب فهم أفضل للظروف المحلية؛ (2) استخدام المرونة لمواءمة واتساق السياسات مع الشركاء الآخرين، وزيادة احتمالات التمويل المشترك؛ (3) تعزيز موقف التمثيل المحلي في الحوار مع السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين؛ (4) الاستجابة السريعة للاحتياجات الناشئة وخاصة في أشد الأوضاع هشاشة.

66- وفيما يتعلق بالأخيرة، يقع ربع المكاتب القطرية في أشد الأوضاع هشاشة، 58 في المائة منها في أفريقيا، مما يمثل تحديات جسيمة تتعلق بصمود الحضور القطري وأمنه. وفي هذا السياق، سيلعب فريق عمليات

الأمن الميداني دورا أساسيا في إدارة المخاطر الأمني لكل من الموظفين والمكاتب القطرية في أشد الأوضاع هشاشة، وضمان سلامة موظفي الصندوق وأصوله مع كفالة إيصال البرنامج في الوقت المحدد له. وخلال فترات الظروف القاهرة أو الأزمات، سيضمن الصندوق الإبقاء على أصوله إلى أبعد حد ممكن مع تعزيز جاهزيته لإعادة الانخراط. وفي البلدان الخاضعة للتعليق بسبب النزاع، ستتم المباشرة بأنشطة "مواجيز المراقبة" بحيث يتم الإبقاء على بعض أشكال حضور المنظمة ونشاطها بغية تقدير الفرص المتاحة لإعادة الانخراط وتوقيته.

67- ويتم تعزيز جدول الأعمال المحوري هذا وتقويته من خلال تنفيذ الخطة المؤسسية للامركزية المستكملة خلال عام 2016. ومن خلال عكس الخصائص القطرية والإقليمية، بما في ذلك أوضاع الهشاشة، وبالاستقاء من أكثر خصائص خبرة اللامركزية نجاحا عبر الصندوق، تروج الخطة لنهج أكثر اتساقا وانسجاما لتشكيلات المكاتب القطرية للصندوق، وهي تتضمن ثلاثة نماذج لهذه المكاتب: (1) المراكز شبه الإقليمية؛ (2) مجموعات البرامج القطرية؛ (3) المكاتب القطرية الإفرادية.[28] كما تضع المكاتب القطرية في واجهة صياغة الشراكات وإدارتها بما في ذلك مع الوكالتين الأخرتين في روما. كذلك تتحدد وبصورة متزايدة فرص التمويل المشترك وإعداده والتفاوض عليه على مستوى المكاتب القطرية.

68- تنطوي اللامركزية المتزايدة على نقلة في ثقافة الإشراف ودعم التنفيذ من خلال "البعثات" إلى ثقافة "الإشراف المستمر" من خلال الموظفين المكرسين في المكاتب القطرية للصندوق. وييسر ذلك مواءمة تواتر وكثافة جهود الإشراف لخصائص البلد وظروف المشروع. وكجزء من هذه الجهود، يحدث الصندوق إجراءاته للإشراف للوصول إلى تقدير أفضل للنتائج، والترويج للتصحيح أثناء المسار، وتعزيز التعلم عبر البلدان والأقاليم. وتتسم متابعة المشروعات المعرضة للمشاكل بأهمية مخصوصة بهدف التطرق للمشاكل المتكررة، مثل القضايا الاستئمانية، والقدرة على إدارة المشروعات، وبطء التوريد. ويحدد الصندوق أيضا الإجراءات لتعزيز عملية الصرف، ومن قبيل ذلك إيلاء اهتمام أكبر لتدابير تدفق الأموال في تصميمات المشروعات، وتوفير دعم ملموس للحكومات وفرق المشروعات خلال الاستهلال. وسيباشر الصندوق أيضا بنظام لقياس نتائج العمليات، وهو منصة تستند إلى تكنولوجيا المعلومات، توائم بين صيغ الإبلاغ بدايةً من تصميم المشروعات وعبوراً بالإشراف عليها حتى إنجازها استنادا إلى الأطر المنطقية.

فعالية التنمية

69- يتم الاعتراف ببناء القدرات المحلية بغية توجيه المشروعات وتنفيذ السياسات لأغراض التنمية الفعالة كأولوية من الأولويات عبر نطاق النهج المتمايزة التي يروج لها الصندوق. وهنالك مجال كبير لإدخال التحسينات بهذا الصدد، إذ غالبا ما يكون العديد من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج جيدا في التشخيص وأضعف نسبيا في اقتراح جملة من الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية لملء الفجوات وتجاوز

[28] سوف تتمتع المراكز شبه الإقليمية بالموظفين التقنيين وغيرهم من الموظفين الذين يملكون الخبرة في الإدارة المالية والتوريد؛ وستعمل بمثابة مراكز لخدمة إقليم كامل أو لجزء من إقليم ما وتؤدي مهام البرامج القطرية لمجموعة أصغر من البلدان؛ أما مجموعات البرامج القطرية، فهي تجمع الموظفين والمعرفة لأغراض البرامج القطرية لعدد من البلدان والبرامج؛ في حين يخدم المكتب الإفرادي بلدا واحدا فقط. وقد يتطلب البلد وجود مكتب قطري مخصص له بسبب أهميته الاستراتيجية أو بسبب بعض الظروف الخاصة (مثلا، الانعزال الجغرافي، بعض الشواغل السياسية المخصوصة أو التعرض الشديد للهشاشة) مما يجعل الجمع مع بلدان أخرى أمرا صعبا.

عمر المشروعات الإفرادية. وقد بدأ الوضع يتغير مع الجهود المتجددة الرامية إلى تنشيط محورية إدارة المعرفة في البرامج القطرية (كما سيتم وصفه أدناه) وإدخال إطار لفعالية التنمية.[29]

70- من المظاهر الأساسية لفعالية التنمية تصميم عمليات تقترح حلولا للمشاكل المحددة، وتؤدي إلى زيادة قدرة شركاء التنفيذ. وتختلف هذه القدرة بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وبالتالي، يقترح إطار فعالية التنمية سلسلة من التحولات في النموذج التشغيلي لتيسير عملية تصميم المشروعات والإشراف عليها وتقييمها بغرض اقتراح حلول إنمائية تتواءم مع السياقات المحلية وتبتعد عن الإدارة التقليدية للمشروعات باتجاه ثقافة تستند إلى النتائج.

71- وفيما يتعلق بتعزيز نظم البلدان الخاصة بالإدارة لأغراض النتائج، ينفذ الصندوق مبادرتين تكميليتين ممولتين بمنحتين منه. تهدف الأولى إلى تطوير أداة لتقدير القدرات القطرية على إدارة السياسات والبرامج المستندة إلى النتائج، ولإعداد خطط الأعمال للتطرق للفجوات المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج بأسرها. أما المبادرة الثانية، فتهدف إلى توفير بناء منتظم للقدرات في البلدان بشأن رصد وتقييم التنمية الريفية من خلال التدريب المنتظم وإصدار شهادات المهارات عبر مراكز التعلم الخاصة بالتقييم والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا الإطار إلى تعزيز سلطة وحوافز وأدوات التقييم الذاتي في الصندوق، وإدخال قائمة مرجعية لفعالية التنمية بهدف ضمان الامتثال والجودة في وثائق المشروعات وتدريب موظفي العمليات بصورة منتظمة من خلال أكاديمية للعمليات، والسعي لوضع استراتيجية لتقديرات الأثر بصورة يتم من خلالها تصميم هذه التقديرات مسبقا عوضا عن تصميمها لاحقا، وهيكلتها لضمان تعظيم التعلم والمساءلة.

إدارة المعرفة

72- بالتوجه باستراتيجية إدارة المعرفة وخطة العمل (2016-2018) تتوفر خيارات متنوعة من المنتجات والخدمات المعرفية المتاحة للبلدان الشريكة اعتمادا على الحاجة والطلب، ومنها على سبيل المثال: استخدام الدراسات التحليلية، والمؤتمرات، وأحداث تقاسم المعرفة عبر البلدان، والشبكات الإقليمية، والاستخدام الأكبر لتقديرات الأثر والتقييمات التي يعدها مكتب التقييم المستقل، مثل التقييمات المواضيعية والقطرية والتقييمات على مستوى المشروعات.

73- تثري أشكال الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل تصميمات البرامج في البلدان منخفضة الدخل. ومن خلال انخراطه مع البلدان متوسطة الدخل، تعلم الصندوق نهجا ابتكارية أخذت بها حكومات هذه البلدان للحد من الفقر الريفي، ومن ثم نقل خبرته هذه لعمله في البلدان منخفضة الدخل. من جهة أخرى، وبالنسبة للعديد من البلدان متوسطة الدخل نفسها، يشكل الصندوق مصدرا للخبرة التقنية ويساعد حكوماتها للتطرق لقضايا النمو غير المتوازن بين المناطق الريفية والحضرية، وبطالة الشباب، وانعدام الأمن الغذائي. وهو يقوم بذلك من خلال اختبار النهج الابتكارية الرامية إلى الحد من الفقر الريفي وخلق فرص العمالة، ويستقي ويحلل الخبرات المكتسبة من المشروعات التي يدعمها، ويساعد الحكومات على إعداد سياسات واستراتيجيات ومؤسسات وطنية يمكن لها أن تبني على هذه الدروس المستفادة. إلا أن إنتاج المعرفة كي تستهلكها البلدان

[29] الوثيقة EB 2016/119/R.12.

متوسطة الدخل غدا أكثر تطلبا: إذ أن بإمكان البلدان متوسطة الدخل الآن الاستفادة من قدراتها المؤسسية المعززة والخبرات الدولية، بما في ذلك تلك التي توفرها الشركات الاستشارية المهنية على أساس الدفع مقابل الخدمة.

74- تتطلب الإدارة الفعالة للمعرفة خبرة تقنية أكثر دينامية وتقدما يمكن توفيرها من خلال الخبراء الداخليين الذين هم على إطلاع جيد، أو من خلال الشراكات القطرية. ومن بين العناصر الهامة لتقاسم الدروس من الخبرات الدولية، جهود الصندوق المتجددة لتعزيز قدرة الموظفين على الحركة وبخاصة في مجال العمليات. إذ تساعد هذه الحركة الموظفين على البقاء على إطلاع مباشر بما يحدث في العديد من البلدان وتعريضهم مباشرة لجملة من البلدان النامية، بحيث يمكن لهم جلب الخبرات من بلد متوسط الدخل إلى بلد آخر، ومن البلدان متوسطة الدخل كمجموعة إلى البلدان منخفضة الدخل. والجهود جارية لتأسيس أكاديمية للعمليات كمنصة لتقاسم واستيعاب المعرفة مما يشكل خطوة أخرى في نفس الاتجاه. علاوة على ذلك، يساعد زيادة الحضور القطري على تعميق فهم ظروف الدول الأعضاء بهدف إعداد تصميمات مشروعات أفضل وتعزيز الإشراف والانخراط السياساتي.

سابعا– المجالات المتاحة لتحقيق المزيد من التحسن

75- تلخص المقاطع أعلاه النهج الإجمالية التي اتبعتها إدارة الصندوق مع مجموعات قطرية محددة. وفي حين توفر أن هذه النهج أطرا شاملة، يتواءم انخراط الصندوق مع كل بلد على حدة من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج. ويحدد هذا المقطع بعض المجالات الرئيسية التي تحتاج لاهتمام متجدد استجابة للأسئلة: من؟ ماذا؟ كيف؟ وبأية وسيلة؟ ويغدو نهج الصندوق الشمولي للسياقات القطرية المتمايزة في سياق تزايد تعقيد الطلب على خدمات الصندوق عبر جميع مجموعات البلدان.

من؟ تمكين المستفيدين بالمعلومات

76- تظهر الدلائل أن أثر المساعدة الإنمائية يغدو أفضل عندما يكون الرابط قويا بين المستفيدين وصناع السياسة. وتلك هي الحالة عندما تتاح للمستفيدين فرصة إخضاع صناع السياسة للمساءلة عن الخدمات العامة التي تفيد الفقراء، أو عندما يهتم صناع السياسة بمستوى حياة الفقراء. ولعل أكثر الأدوات قوة لزيادة صوت المستفيدين الفقراء في صناعة السياسة هو الحصول على معلومات أفضل.[30] وبهذا الصدد، فالصندوق ملتزم بتحسين شفافية تدخلاته، وذلك، من بين جملة أمور أخرى، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى نشر وثائقه التشغيلية (بما فيها تقارير الإشراف والإنجاز)، والامتثال لمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة. مما سيرفد جهود الصندوق الطويلة للعمل بصورة وثيقة مع المستفيدين المباشرين منه لتقدير أولويات التدخلات والتعلم عن التصميم والتنفيذ لأغراض التعديل كلما كان ذلك ضروريا، والقيام بالرصد والتقييم، والإسهام في نهاية المطاف بمخرجات إنمائية أفضل.

[30] البنك الدولي 2003. تقرير التنمية في العالم لعام 2004.
.Making Services Work for Poor People. Washington, D.C.: World Bank

ماذا؟ تحسين جودة العمليات

77- ينطوي ذلك على الجهود الرامية إلى تعزيز تركيز المشروعات التي يدعمها الصندوق وزيادة احتمالية تحقيقها لأهدافها الإنمائية. وبالنسبة لأشد الأوضاع هشاشة، تم الاعتراف بضرورة تصميم مشروعات أبسط وأيسر من خلال التقييمات المتتالية التي يجريها مكتب التقييم المستقل. أما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فتتطلب التكاليف العالية للوحدة تحقيق نتائج مستدامة وقوية. ولعلّ الضغط باتجاه تبني معايير أفضل أقوى في البلدان متوسطة الدخل منه في أية مجموعة أخرى، لأن مطالبها غدت أكثر توسعا كما أنها تمتلك خيارات الحصول على الدعم بما يتعدى الصندوق. ولكي يتمتع عمل الصندوق بأثر يمكن عرضه بصورة أكثر وضوحا عبر جميع المجموعات، لا بد أن تصل نسبة أكبر منه لأعلى معايير الفعالية. كما لا بد من إجراء تقييمات منتظمة لتجميع هذا الأثر كمّا، ولإدراج الدروس واستخدامها لتغذية التصاميم الجديدة كما هو مقصود به في إطار فعالية المعونة.

كيف؟ وضع أولويات للشراكات

78- خرج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 بنتيجة مفادها وجود مجال لتحسين الشراكات مع جملة أوسع مع الجهات الفاعلة على المستوى القطري وفي سياق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. فالصندوق جهة فاعلة صغيرة نسبيا لجهة حجوم التمويل على المستوى القطري، ويصحّ ذلك على وجه الخصوص في البلدان متوسطة الدخل حتى بالنسبة للقطاع الزراعي. ويتطلب الأمر جعل الشراكات مع الشركاء الإنمائيين الآخرين جوهر نموذج الإيصال في الصندوق. وللوصول إلى أثر بحجم معتبر، لا بد أن يؤثر انخراط الصندوق على العمليات والمشروعات الإنمائية، بما يتعدى ما يدعمه الصندوق نفسه فيها. وبهذا الصدد، يتطلب التمويل المشترك اهتماما متجددا. ويستمر معدل التمويل المشترك بالنمو بوتيرة معتدلة مقارنة بالالتزامات المتزايدة باضطراد (الشكل 8). إلا أن معدل التمويل المشترك في البلدان متوسطة الدخل أعلى بصورة كبيرة من المتوسط بالنسبة لجميع العمليات، مما يعكس توفر الموارد المحلية الأعلى نسبيا، حيث يظهر توجها متناميا من 1.3 عام 2012 إلى 2.1 عام 2015. ولكن هذا المعدل لا يعني أنه لا يوجد مجال للتحسن، والأمر ينطبق أكثر على التمويل المشترك من الشركاء الآخرين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

الشكل 8

تماشي وتيرة التمويل المشترك مع الالتزامات المتزايدة

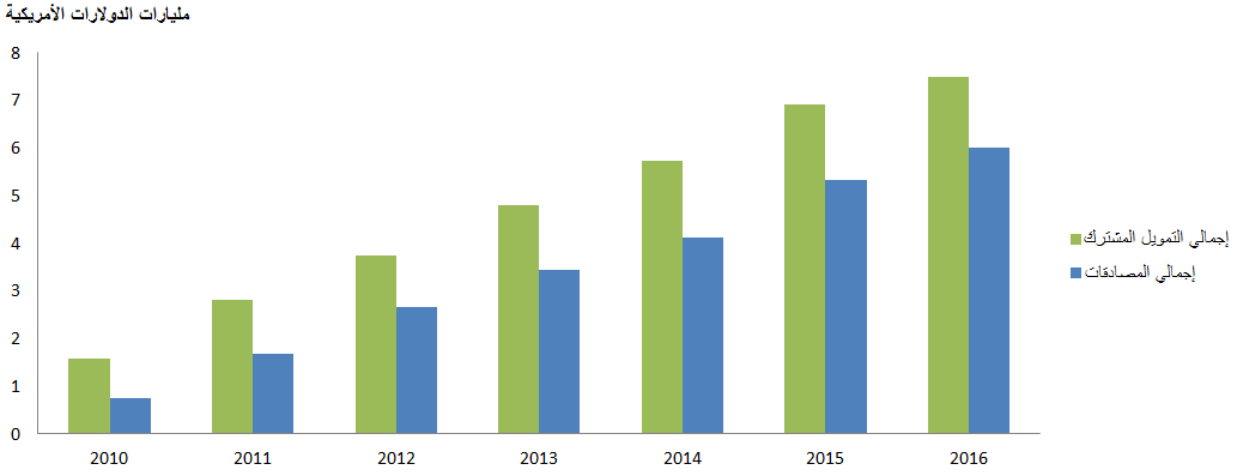

بأي وسيلة؟ تحرّي منتجات مالية جديدة

79- يتم تحري منتجات مالية جديدة من خلال مجموعة عمل بين الدوائر لتقصي جدوى إعداد منتجات جديدة، بما فيها على سبيل المثال الإقراض "المستند إلى النتائج" حيث، وعوضا عن تحفيز التدفقات المالية من خلال "المدخلات" القطرية، يتم ربط التمويل "بالمخرجات" أو بمؤشرات الأداء. وسيوفّر التقييم المؤسسي القادم للهيكل المالي للصندوق فرصة لاستعراض الدلائل والدفع بالتفكير المؤسسي في هذا الصدد.